المنظومة العسكرية والأمنية بين متطلبات الأمن الداخلي وحماية السيادة

*** الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني**
باحث من العراق

* مركز حراب للدراسات الأمنية والاستراتيجية
hammurabijornal@gmail.com

ملخص :

لاشك أنَّ المتغيرات الجوهرية التي رافقت عملية التغيير الحاصل في بنية النظام السياسي في العراق بعد نيسان 2003 قد القت بظلالها على عموم الحالة العراقية بكل مكوناتها , الا أنَّ المنظومة الأمنية والعسكرية كانت الأكثر تأثراً بهذا التغيير لأسباب متعددة كونها كانت تشكل العقبة الأساسية امام إرادة المحتل وفق تصور الإرادة الامريكية وجماعات المعارضة العراقية التي رافقت قوات الاحتلال ,لذلك فأنَّ تفككها وإعادة بنائها وفق التصور الاستراتيجي للمحتل شكل أهمية كبرى , لذلك جاءت النتائج وفق ارادته حيث برزت الى الوجود منظومة عسكرية وأمنية عراقية رخوة وغير قادرة على الأداء الأمني والعسكري والقتالي الذي تتطلبه مقتضيات السيادة, في ذات الوقت أدى التدهور الأمني الداخلي بسبب الإرهاب والهيمنة المطلقة للمجاميع المسلحة مصحوبا كل ذلك بتدخلات خارجية إقليمية ودولية أدت بالنتيجة الى زيادة الضغط على مكونات تلك المنظومة .

من هنا ومن هذا المعترك الضبابي نحاول تسليط الضوء على طبيعة المنظومة العسكرية والأمنية العراقية القائمة من حيث التكوين والقدرات العسكرية والأمنية والقتالية ومدى قدرتها على تلبية متطلبات الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن المجتمعي مع إبقاء الهدف الأساسي لها والمتمثل بحماية السيادة الوطنية باعتباره يمثل المهمة الأساسية لتلك المنظومة بمكوناتها العسكرية والاستخبارية.

كلمات مفتاحية : السيادة، الأمن الداخلي، مكافحة الارهاب، الأمن المجتمعي.

The Military and Security System Between the Requirements of Internal Security and the Protection of Sovereignty

Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani
Researcher from Iraq
Harab Center for Security and Strategic Studies

ABSTRACT

There is no doubt that the fundamental changes that accompanied the process of change in the structure of the political system in Iraq after April 2003 have cast a shadow over the entire Iraqi situation with all its components, but the security and military system was the most affected by this change for several reasons, as it was the main obstacle to the will of the occupier, according to a perception The choice of the United States and the Iraqi opposition groups that accompanied the occupation forces, so their disintegration and rebuilding according to the strategic perception of the occupier was of great importance, so the results came according to his will, as a soft Iraqi military and security system emerged and was unable to perform the security, military and combat performance required by the requirements of sovereignty, in At the same time, the internal security deterioration due to terrorism and the absolute dominance of armed groups, accompanied by all that was attended by external, regional and international interventions, led to an increase in pressure on the components of that system.

From here and from this murky battle, we try to shed light on the nature of the existing Iraqi military and security system in terms of composition, military, security and combat capabilities and the extent of its ability to meet the requirements of internal security, combat terrorism and achieve social security while maintaining its primary goal of protecting national sovereignty as it represents the primary mission of that

system With its military and intelligence component.

KEY WORDS: sovereignty, internal security, counter-terrorism, community security

المقدمة

قد يتصور البعض أنَّ هنالك نوع من التطابق بين متطلبات الأمن الداخلي لأي دولة وبين متطلبات حماية سيادتها في حين أنَّ الواقع يشير الى وجود اختلافات جوهرية بين كلاهما حيث أنَّ الأمن الداخلي غالبا ما يتطلب مستلزمات ذات طبيعة تخصصية عسكرياً وأمنياً يضاف الى ذلك أنَّ الأمن الداخلي ذو طبيعة سيالة فهو عرضة للتغير الدائم طبقاً لما تمليه ظروف البلاد الداخلية وتتداخل الكثير من المفاعيل التي ينجم عنها في الغالب أنماط مختلفة من المتطلبات التي تشكل الأساس في البناء الهرمي للمؤسسات ذات التخصص الأمني الداخلي. في الوقت ذاته نجد أنَّ حماية السيادة في الغالب تتعلق بجملة من المعايير والمحددات من أهمها طبيعة العلاقة القائمة مع دول الجوار، فضلاً عن مدى تأثير الدول ذات المصالح في هذا الجانب وهنا تتداخل عوامل عدة لتشكل وفق طبيعة العلاقات القائمة الشكل العام لمتطلبات حماية السيادة لأي بلد فضلاً عن أنَّ من الصعوبة بمكان أنَّ تكون كل الدول قادرة على بناء سياستها الدفاعية بما يضمن تفوقها على كل دول الجوار ولكن يمكن أنَّ تكون هنالك جملة من الإجراءات والصيغ المتداخلة مع بعضها البعض لتشكل الأساس الذي تبنى عليه تلك المتطلبات .

المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية والتي عانت من دوامة الحروب الممنهجة العبثية قبل التغيير والتي لاتزال تعاني من تركات الماضي وتراكمات الحاضر الناجمة عن ضياع التوجه السياسي الوطني وصعود موجة المحاصصة وارتفاع وتيرة الفساد الإداري والمالي وغلبة المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية فضلاً عن ما سببه الإرهاب وتداعياته اللاحقة من تدهور في قدرات تلك المنظومة في ووصولها الى ادنى مستويات من الأداء القتالي الميداني ناهيك عن ما تسببه الحراك الشعبي المستمر من استنزاف هائل لطاقات وقدرات تلك المنظومة لاسيما على صعيد الأمن الداخلي ، أنَّ من بديهيات العمل الأمني والعسكري هو وجود تراتبية وسياقات تعتمد لغرض تنسيق القدرات المتاحة وصولاً الى تنفيذ المهمة أو الغاية الأسمى لتلك المنظومة والمتمثلة بالحفاظ على أمن البلاد داخلياً وحماية سيادته من الأعداء المحتملين . أنَّ تلك التراتبية والسياقات لا يمكن أنَّ تكون وليدة خطط أو معالجات آنية ناجمة عن ردود فعل لأحداث بل يجب أنَّ تستند

الى تخطيط استراتيجي مسبق يضع القائمون على أنجازه نصب اعينهم التحديات القائمة والمحتملة وفق منظور علمي وواقعي وصولاً الى إيجاد معالجات قادرة على ردم الهوة بين القدرات المتاحة امنياً وعسكرياً وبين التهديدات الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة ، فضلاً عن ذلك فأنَّ دراسة المستقبل بكل ابعاده بات يشكل أهمية كبرى في ظل متلازمة الصراعات والنزعات التي تتصاعد بين الحين والأخر والتي تتطلب أنَّ تكون هنالك أدوات وطنية قادرة على مجابهتها .

دراسة المستقبل بكل ابعاده بات يشكل أهمية كبرى في ظل متلازمة الصراعات والنزعات التي تتصاعد بين الحين والأخر

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول أنَّ تخوض في الجانب الأمني والعسكري من منظور مختلف بعض الشيء عن ما هو سائد ومتعارف عليه في الدراسات الأمنية والعسكرية ذات الطابع الاستراتيجي كونها تبحث في امرين مهمين أولهما قدرة المنظومة العسكرية والأمنية العراقية على تامين قد كافي من متطلبات الأمن الداخلي اخذين بنظر الاعتبار التحديات التي تعتري أو تهدد الأمن المجتمعي سواء كانت تلك التحديات داخلية أو إقليمية أو دولية والامر الثاني يتمثل في الإجابة على السؤال المقلق وهو هل أنَّ هذه المنظومة ومنذ عملية التغيير الجذري في بنية النظام الساسي العراقي بعد عام 2003 استطاعت من مجابهة التحديات التي تهدد سيادة الدولة ام أنَّ الواقع يشير الى خلاف ذلك واستكمالاً لخلق تصور متكامل يتوجب الإجابة على التساؤل الآخر الا وهو هل بإمكانها مستقبلاً أنَّ تكون قادرة على ذلك ، من خلال ما تقدم يتضح لنا أنَّ أهمية الدراسة تكمن في محاولاتها لإيجاد إجابات تتسم بالواقعية لواقع أمني وعسكري غير مستقر .

إشكالية الدراسة

الحالة العراقية ليست حالة نادرة في مجال الأمن وسيادة الدولة بل هي حالة رافقت الكثير من الدول والكيانات السياسية التي تعرضت الى هزات ومتغيرات جذرية أدت بالنتيجة الى قلب موازين القوى وظهور ما يمكن أنَّ نسميه سمات أو خصائص لمنظومة امنية أو عسكرية تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي الكامل بل أنَّ الإشكالية الأكبر هي أنَّها بنيت وفق تصور المحتل مما جعلها تجابه لاحقاً مخاطر لم يكن المحتل يدرك خطورتها أو قد يكون هو من حاول بشكل مباشر أو غير مباشر خلق تلك المخاطر ليجعلها ذريعة لاستمرارية وجوده في العراق أو على اقل تقدير حاجة العراق الأمنية والعسكرية له ، عليه فأنَّ تحديد قدرات المنظومة

العسكرية والأمنية العراقية في مجال مجابهة متطلبات الأمن الداخلي في ذات الوقت الذي يتوجب عليها القيام بواجباتها الوطنية لحماية السيادة هو ما تحاول الدراسة فك تلك المتشابكات والتي تشكل بحد ذاتها إشكالية البحث أو الدراسة .

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من جملة افتراضات استوجبتها الحالة العراقية وهي:

- هل أنَّ المنظومة العسكرية والأمنية العراقية الحالية مطابقة من حيث الأداء القتالي والمهني من تلك المنظومة التي رافقت عمر الدولة العراقية منذ التأسيس وحتى التغيير
- ما لذي يجب أنَّ تكون عليه قدرات وامكانيات المنظومة العسكرية الأمنية العراقية لتكون بالتالي قادرة على مجابهة التهديدات التي تحيق بالأمن الداخلي.
- السيادة الوطنية وحمايتها رغم أنَّها تشكل المهمة الأسمى للمنظومة هل هي مصانة الأنَّ بما يمكن الجزم بأنَّنا دولة ذات سيادة مطلقة ام أنَّ هنالك ما يشوب تلك السيادة ويجعلها ناقصة وغير مكتملة.
- المستقبل لمن هل هو للمنظومة العراقية امنياً وعسكرياً إذا ما طورت وجرى دعمها ام أنَّ مستقبل العراق مرهون بضرورة استمرار التحالفات التي تقتضيها الحاجة الأمنية والعسكرية.

محاور الدراسة

شملت الدراسة على أربعة محاور قسمت هي الأخرى الى مطالب وكما يأتي:

المبحث الاول: تطور المنظومة العسكرية العراقية

- المطلب الأول: المنظومة العسكرية قبل التغيير
- المطلب الثاني : المنظومة العسكرية بعد التغيير

المبحث الثاني : مهام الأمن الداخلي وحماية السيادة

-المطلب الأول: المبادئ العامة والاسس لبناء المنظومة العسكرية والأمنية المتخصصة في مجال إرساء الأمن الداخلي وترسيخ الأمن المجتمعي.

المطلب الثاني : قدرات وامكانيات المنظومة العسكرية في مجال حماية السيادة الوطنية وصونها أمام التهديدات الخارجية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المنظومة العسكرية في تأدية واجباتها وسبل مواجهة تلك التحديات

- المطلب الأول: التحديات البنيوية في المجال العسكري والأمني

المطلب الثالث: بناء وتطوير المنظومة العسكرية وفق التحديات القائمة

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور المنظومة العسكرية العراقية على ضوء

التهديدات والتحديات المستقبلية.

المبحث الأول

تطور المنظومة العسكرية العراقية

مثل سواها من المنظومات العسكرية لدول الجوار الإقليمي فأنَّ المنظومة العسكرية والأمنية العراقية تكاد أنَّ تكون عرضة بين الحين والآخر لهتزازات عنيفة ناجمة بالدرجة الأساس من طبيعة النظام السياسي السائد والذي غالبا ما يشهد حالات من عدم الاستقرار السياسي ناهيك عما جلبته حروب النظام السابق من أزمات وتراجع في الأداء والقدرات لعموم مفاصل الدولة العراقية وبضمنها المنظومة العسكرية و الأمنية يضاف الى ذلك فأنَّ الأعوام من 1930 حيث شهد العراق أول حركة في عصيان المنطقة الشمالية وحتى حصول التغيير في عام 2003 كان شمال العراق مسرحاً لمتغيرات على المستوى السوقي والعملياتي للبنية العسكرية والأمنية العراقية بسبب استمرار الصراع بين المركز والمناطق الشمالية ذات الأغلبية الكردية المطلقة ، في حين أنَّ وصول البعث الى السلطة لاسيما بعد تولي صدام الحكم كان ايذاناً ببدء عصر الحروب الإقليمية التي كن العراق طرفاً دائماً وخاسراً فيها حيث خاض العراق ثلاثة من اقسى الحروب في تاريخه، فضلاً عن تصاعد في وتيرة المخاطر التي أحاطت بالأمن الداخلي منها معارك الشمال والانتفاضة الشعبانية و انتفاضة البصرة عام 1998 وغيرها .

في عام 2003 كان شمال العراق مسرحاً لمتغيرات على المستوى السوقي والعملياتي للبنية العسكرية والأمنية

المطلب الأول: المنظومة العسكرية العراقية قبل التغيير

التأسيس

يذهب اغلب الباحثون الذين ارخوا للجيش العراقي في مراحل تأسيسه الأولى أنَّ تحديد يوم 6 ك 1921 جاء باعتباره اليوم الذي دعي فيه جعفر العسكري بوصفه وزيراً للدفاع في الحكومة المؤقتة[1] التي شكل عبد الرحمن النقيب والتي شكلت يوم 27 ك2 1920 وأنهت اعمالها يوم 9 أيلول 1921 (أي شكلت قبل أنشاء المملكة وتنصيب الملك) الى اجتماع تاولي، جميع من حضر الاجتماع حينها من طائفة واحدة مع كردي واحد من ذات الطائفة هو بكر صديق الذي قاد لاحقاً وفي عام 1936 أنقلاباً على الملك ليلاقي حتفه بعدها فقد بقي العراق للفترة من عام 1917 وحتى مطلع عام 1924 خاضعاً بشكل مباشر للبريطانيين الممثلين بدائرة المندوب السامي يساعدهم في فرض الأمن حامية بريطانية قوية مع تشكيلات شبه عسكرية هي (الليفي والشبانة) مع الاعتماد بشكل أوسع على القوة الجوية البريطانية الفتية لغرض التقليل من نفقات وجود حماية عسكرية كبيرة، هذه القوة اثبتت قدرتها في

(1) . د. عقيل الناصري الجيش والسلطة في العراق الملكي دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط2 2005 ص33

- عقد الاجتماع التداولي يوم 6 كانون الثاني 1921 في قصر عبد القادر باشا الخضيري والمطل على دجلة قرب الباب الشرقي وكانت غاية الاجتماع المبشرة بفتح دوائر وزارة الدفاع ترأس الاجتماع الفريق جعفر العسكري الى جانب المستشار البريطاني ومجموعة ضباط عراقيين وبريطانيين وتقرر تأليف المقر العام على ان ترتبط به الدوائر الأربعة التالية (حركات – الإدارة واللوازم – الطبابة والمحاسبة).

التعامل مع الثوار خاصة خلال ثورة العشرين لذلك نجد أنَّ البريطانيين قد اندفعوا وبقوة لاستخدامها حيث ادركوا صعوبة حفظ الأمن في بلد يتميز بتنوع تضاريسه الجغرافية (سهول – صحاري – أراضي متموجة – اهوار – جبال) بقوات على الأرض لذلك اصبح العراق ارضاً خصبة لتجريب هذا السلاح وبيان مدى نجاحه في تدعيم قوة الدولة المنوي بنائها وتطمين الملك المنصب على العراقيين[2]

(2) . اندرو باتريك كوكيورن – صدام الخارج من تحت الرماد – مكتبة مدبولي – القاهرة ط1 2000 ص123

الجيش عشية قبول العراق في عصبة الأمم 1932

حالة الإعلان عن قبول العراق في عصبة الأمم بتاريخ 3 ت1 1932 طالب الجانب العراقي بنوع من الاستقلالية في بناء المؤسسة العسكرية ورغم استمرار عملية التطوير والبناء الا أنَّها كانت متعثرة وانتابتها حالات من الخمول والتراجع لعدم وجود نية صادقة لدى الجانب البريطاني بالمضي بالتطور، المتغير الوحيد الذي حصل خلال هذه المرحلة هي أنَّ البريطانيين أجبروا على الاذعان الجزئي لما طلبه الملك منهم حينما بعث مذكرته ذائعة الصيت والتي تضمنت جملة من المقترحات بخصوص بناء الجيش الصادرة يوم 7 اذار 1932 حيث طلب بصدد الجيش والمؤسسة العسكرية والقدرات القتالية ما نصه (أنني لا اطلب من الجيش أنَّ يقوم بحفظ الأمن في الوقت الحاضر، الذي سوف نطلبه بعد اعلان الخدمة العامة (يقصد التجنيد الالزامي)، اما ما اطلبه منه الآن هو أنَّ يكون مستعداً لمعالجة اي ثورتين تقعان (لا سامح الله) في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما، أني غير مطمئن الى أننا بعد ستة اشهر وبعد أنَّ تتخلى إنكلترا عن مسؤوليتها من هذه البلاد نتمكن من الوقوف لوحدنا، مادامت القوة الحامية غير كافية، ولا يمكنني أنَّ أوافق على تطبيق الخدمة العامة (قانون الخدمة الالزامية)أو القيام بأي اجراءات اخرى هامة أو محركة أو مهيجة، ما لم اكون واثقاً بأنَّ الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون أو اي إجراءات اخرى وعليه ارى من الضروري ابلاغه بالحد الذي يمكنه تلبية رغبتي المارة الذكر)[3]

طالب الجانب العراقي بنوع من الاستقلالية في بناء المؤسسة العسكرية

(3) . د. طارق العقيلي , بريطانية ولعبة السلطة , مؤسسة ثائر العصامي , بغداد, ط1 2009, ص21

تطور المؤسسة العسكرية العراقية عام 1948 الى 1958

بعد عودة القطعات العسكرية العراقية من مشاركتها في حرب 1948 وما افرزته تلك المشاركة من دروس مستنبطة وعلى ضوء الدراسات التي أجرتها وزارة الدفاع العراقية حينها ودراسة متطلبات الموقف على المستوى السوقي وكذلك تحديد متطلبات القتالية لمثل هذه المشاركات مستقبلاً صدرت جملة من الأوامر والتعليمات اكثرها تتعلق بإعادة تنظيم الهيكل العام للجيش العراقي ورفع مستوى

القطعات خاصة بمستوى الوحدات ورفع القدرات القتالية للتشكيلات والتي عانت الكثير من السلبيات بسبب تخلف الإمكانيات المتيسرة لديها وبناء على ذلك صدرت الأوامر من قبل وزير الدفاع في حينها بما يلي: [4]

أولاً. زيادة عدد ضباط الجيش العراقي من 2760 الى 2990 ضابط ولمختلف الصنوف.

(4) . تاريخ القوات المسلحة العراقية , الجزء الرابع , وزارة الدفاع , هيئة كتابة تاريخ القوات المسلحة العراقية , بغداد , ص61

زيادة عدد ضباط الجيش العراقي من 2760 الى 2990 ضابط ولمختلف الصنوف

ثانياً. زيادة القدرات في مجال تأمين الاسناد الناري وذلك بتشكيل وحدات مدفعية جديدة ذات إمكانيات أكثر تطور مما هو موجود بالخدمة حينها.

ثالثاً. المباشرة بتشكيل وحدات مقاومة الطائرات حيث صدرت الأوامر لتشكيل أول كتيبة لمقاومة الطائرات في 11 أيلول 1951 بعد أنَّ تبين بأنَّ الحاجة باتت ماسة الى مثل هذه الوحدات.

رابعاً. على ضوء المعارك التي جرت في أماكن متفرقة من فلسطين والتي خاضها الجيش العراقي وخاصة معركة (جنين) تبين بأنَّ وجود وحدات متخصصة في مجال مقاومة الدبابات أمر حتمي وعليه صدرت الأوامر في كانون الثاني 1952 بتشكيل أول كتيبة مقاتلة دروع وجرى إمكانها حينها في معسكر الوشاش.

خامساً. من خلال الدراسات التي قدمت بعد عودة الجيش العراقي من تلك الحرب والتي أكد على أهمية ادخال التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة من صنوف الجيش العراقي جرى التوقيع على عقد بتزويد العراق بمعدات استمكان لوحدات المدفعية وشكلت على اثر ذلك أول بطرية مساحة في 8 ك1 1951.

بات الزاماً على المؤسسة العسكرية العراقية وعلى ضوء تجربة هذه الحرب أنَّ تعطي لصنف الهندسة العسكرية اهتماماً أكبر

سادساً. بات الزاماً على المؤسسة العسكرية العراقية وعلى ضوء تجربة هذه الحرب أنَّ تعطي لصنف الهندسة العسكرية اهتماماً أكبر خاصة في مجال فتح الطرق وإقامة الجسور ومن هنا جاءت الحاجة الى تشكيل أول سرية هندسة القاعدة وكانت من أكثر مهامها أهمية هي الطرق والجسور.

سابعاً. في مجال رفع مستوى القطعات الالية والمدرعة وبروز أهمية المناورة كمبدأ من مبادئ الحرب وكذلك فعل الصدمة وتحشيد الجهد فقد أولت وزارة الدفاع بعد أنهاء الحرب القوة الألية أهمية خاصة إدراكا لأهميتها في الحرب الحديثة وللدور المتميز الذي لعبته في تلك الحرب وبالفعل وضعت خطة متكاملة لهذا الغرض وفق اسبقيات محددة كانت اسبقيتها الأولى هي اكمال التجهيز والتسليح لهذه القوة اعقبتها اسبقية ثانية تمثلت في تشكيل لواء مدرع مع كتيبة دبابات مستقلة وكتيبة مدرعات وفوجين مشاة الي (منقول بالعجلات) ثم الاسبقية الثالثة تشكيل

لواء الي خفيف بنظام رباعي لتكوين هذه التشكيلات لفرقة مدرعة لاحقاً وبعدها تصبح فرقتين احدهما الية والأخرى مدرعة.

القدرات العسكرية العراقية بين عامي 1958 – 1980

لا بد أن تقرأ القدرات العسكرية خلال هذه المرحلة وتناميها وتطورها قراءة تتسم بدراسة الواقع المعاش في هذه الحقبة الزمنية التي شهدت متغيرات واسعة الناطق أولها سقوط الملكية وإعلان الجمهورية ومن ثم مجيء الحكم العسكري ممثلاً بحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم رغم وجود مجلس السيادة الثلاثي والمتغير اللاحق هو تمكن البعث من السيطرة على الحكم لأول مرة محاولاً الاقتراب من تجربة ناصر رغم تقاطع الأخير معهم و فشل هذه التجربة وخروج البعث من السلطة كان ايذاناً بمرحلة جديدة قادها الاخوين عارف من نهاية عام 1963 (18 ت2 1963) وحتى صيف عام 1968 (17 تموز 1968) وهما ايضاً من العسكر أي أنَّ العسكر حكم بالتتابع لمدة عشرة سنوات متواصلة عدا فترة حكومة البعث الأول والتي هي الأخرى عسكرية لكنها بلباس حزبي، ثم حصل الحدث الأكثر أهمية الا وهو عودة البعث الى السلطة ليقود البلاد نحو ايدلوجية (الحزب القائد) والتي في حقيقتها ليست سوى ايدلوجية شمولية وصلت لاحقاً الى حد هيمنة صدام على كل ماله علاقة بالحكم لتنتهي هذه المرحلة بابتداء الحرب العراقية الإيرانية في 22 أيلول 1981 والتي يطلق عليها البعض حرب الخليج الأولي.

تميزت أول مراحل هي الفترة العصيبة من تاريخ المنظومة العسكرية العراقية بما يلي:

أولاً. محاولات جادة للخروج من الهيمنة البريطانية على مقاليد الجيش من حيث التسليح والتجهيز وأساليب التدريب وحتى العقيدة القتالية.

ثانياً. اعتماد سياسة جديدة في تطوير قدرات الجيش العراقي بعد الاستنزاف الحاد الحاصل في تشكيلاته نتيجة المعارك المستمرة في شمال العراق مع التمرد الكردي.

ثالثاً. دخول تنظيمات شبه عسكرية على الساحة العراقية مثل (المقاومة الشعبية)[5] و(الحرس القومي)[6] ورغم أنَّ هذه الظاهرة ليست الأولى فقد حصل أنَّ جرى تشكيل قوة اطلق عليها (كتائب الشباب) في الحرب البريطانية العراقية عام 1941 (حركة العقداء الأربعة) الا أنَّ مهام ووجبات وسلوك وتصرفات التشكيلين الاخرين مختلفة تماماً عما سبق.

بعد مجيء حرب البعث للسلطة تغيرت الحالة تماماً فالجيش اصبح من أولويات الحزب من نواحي متعددة أو لها تحويله الى جيش (عقائدي) لا يجوز لأي منتسب

دخول تنظيمات شبه عسكرية على الساحة العراقية مثل (المقاومة الشعبية)

(5) المقاومة الشعبية. تشكيل شبه عسكري شكل من قبل الحزب الشيوعي العراقي في عام 1958 تحت مبرر حماية الجمهورية، دخل في صراعات مع اطراف سياسية أخرى مما اضطر رئيس الوزراء حينها (عبد الكريم قاسم) بإصدار امر سجله والغاء كل مظاهرة).

(6) . الحرس القومي: هو الاخر تشكيل شبه عسكري شكل حالة استلام البعث السلطة يوم 8 شباط 1963 قام بمجابهة دموية تجاه الشيوعيين وغيرهم صدرت لاحقاً كتب تدين وتوثق لجرائم هذا التنظيم تحت عنوان (المنحرفون) سقوط حكومة البعث الاولى في 18 ت2 1963 خلع منتسبو هذا التشكيل زيهم العسكري واختفوا.

فيه أنَّ يكون خارج اطار تنظيم حزب البعث والامر الثاني أنَّهاء وجود أي من العناصر التي يحتمل أنَّ تكون مقاومة للحزب والثورة مستقبلاً وحتى أولئك القادة العسكريين البعثيين الكبار في الجيش أو القادة الذين ساعدوا الحزب على وصول الى سلطة يتوجب ابعادهم على مراحل. من جانب اخر بدأ الحزب بوضع خطط متقنة لغرض رفع مستوى كفاءة المؤسسة العسكرية القتالية ورغم أنَّ الأمور لم تكن وفق ما خطط له للفترة من تموز 1968 وحتى الاعلان عن تأميم النفط في حزيران 1973 ورضوخ الشركات الأجنبية للشروط العراقية الا أنَّ المتغير الأكبر والاهم في قدرات الجيش العراقي حصلت عندما بدأت الاموال تتدفق على الخزينة العراقية نتيجة التأميم وهكذا جرى إعادة النظر بعموم المنظومة العسكرية العراقية من حيث التسليح والتجهيز والتدريب ورفع القدرات القتالية.

بعد مجيء حزب البعث للسلطة تغيرت الحالة تماماً فالجيش اصبح من أولويات الحزب من نواحي متعددة

اما عن القدرات العسكرية العراقية قبل وبعد الحرب العراقية الإيرانية فقد دخل العراق الحرب مع ايران والجيش العراقي يتألف من ثلاثة فيالق تضم عشرة فرق أربعة منها مدرعة (3، 6، 9، 10) واثنان الية (1 و 5) واثنان جبلية (7 و 8) والاثنان الباقيتان (ايضاً جبلية) الا أنَّهما يمكن أنَّ يقاتلا في المناطق السهلية والمتموجة وهما (2 و 4) فضلاً عن، قياداتنا فرعيت أنَّهما نهاوند وذي قار وكلاهما يعمل أنَّ في شمال العراق وقد اعيد تشكيلها بعد الحرب بأيام تحت مسمى فرق مشاة (11 و 12) فضلاً عن عدد من الالوية المستقلة وثلاثة ألوية قوات خاصة في حين لدى كل فيلق من الفيالق فوج مغاوير مستقل اعيد تنظيمه حالة بدء الحرب ليصبح بمستوى لواء، عدا أفواج القوات الخاصة المكلفة بواجب حماية النظام وكان العدد الكلي للقوات العسكرية العراقية (220 الف مقاتل) فضلاً عن، 2000 دبابة من طراز T54 و T55 في حين جهز اللواء العاشر وكتيبة دبابات 14 رمضان الخاصة بالقصر الجمهوري بـ دبابات T72، فضلاً عن، امتلاك الجيش لأكثر من 1500 ناقلة اشخاص مدرعة وعجلة قتال مدرعة (مجنزرة ومدولبة) و1000 مدفع مختلف العيار[7] فضلاً عن ، معدات هندسية ساندة بمستوى الفيلق والفرقة، في ذات الوقت الذي بلغت فيه القوة الجوية أوجه قوتها خلال هذه الحرب فقد دخلتها ب 325 طائرة مختلفة الاختصاصات لتصل في نهاية الحرب الى قرابة 700 طائرة متنوعة قسم منها ذات تطورات تقنية عالية منها الميك 25 والميك 27 والميراج الفرنسية والسوبر ايتندر المؤجرة من فرنسا فضلاً عن، اسطول متكامل من الطائرات السمتية الحديثة والمتنوعة المصادر منها المي 17 الروسية والغزال الفرنسية والهيوي الامريكية ، في حين شهدت منظومة الدفاع الجوي هي الأخرى قفزات نوعية حيث

(7) . نزار عبد الكريم الخزرجي , الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988 مذكرات مقاتل , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , برلين , ط1, 2014 , ص 231

تكاملت هذه المنظومة بدوائرها المتعددة من مدافع مقاومة طائرات الى صواريخ ارض جو متعددة المديات والارتفاعات والمتصديات من الطائرات مصحوب كل ذلك بمنظومة رادارات متطورة وأجهزة استكشاف واستطلاع حديثة، القوة البحرية ورغم محدودية قدراتها وتأثير عمليات الفاو عليها أنّها كذلك تطورت بشكل كبير وكان بالإمكان أنّ تضاهي احدث البحريات في المنطقة توقيع العقد مع إيطاليا بأنشاء 11 سفينة حربية متنوعة الا أنّ العقد تعثر ولم يحصل العراق الا على هياكل جديدة تطلب الامر دفع مبالغ طائلة كأجور لمكوثها في الموانئ الإيطالية .

شهد منظومة الدفاع الجوي هي الأخرى قفزات نوعية حيث تكاملت هذه المنظومة بدوائرها المتعددة

وحال انتهاء المواجهة مع القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية خسر العراق ما يقارب الـ70% من قدراته القتالية حيث كان من نتائجها أنّ فقد المؤسسة العسكرية العراقية الكثير من مقوماتها وعناصرها في مسرح عمليات الكويتي والعراقي ناهيك عن ذلك الدمار الذي احدثه القصف الجوي الاستراتيجي للتحالف الدولي على البنى التحتية سواء ما يتعلق منها بالجانب العسكري أو بالاقتصاد العراقي، ومنه الجهد الحربي الاستراتيجي وكمحصلة عامة لتلك النتائج اختفاء القدرة البحرية العراقية بشقيها المدني والعسكري مادياً كسفن واسلحة ومعدات ومنصات ومنشأة، ولم يتبقى منها سوى قوة برية مشتتة لحماية الساحل النهري لشط العرب، وبعض الزوارق الخفيفة وأجزاء من موانئ ومنشاة جرت عملية إعادة بناء قسم منها لاحقاً[8] اما القوة الجوية فلم تكن افضل حالاً سواء ما يتعلق منها بالقدرات العسكرية أو قابليات النقل الجوي المدني أو الدفاعات الجوية فقد تلاشت أو دمرت وما تبقى منها فأما أنّه قد ارسل الى دول أخرى للحفاظ عليها ومنها ايران 135 طائرة و الأردن وتونس وجميعها تعذر اعادتها بعد أنّ دخل العراق تحت البند السابع لقرار مجلس الأمن الدولي مما أو جد ذريعة لتلك الدول للاحتفاظ بها اما ما تبقى في العراق منها فأنّه اما أنّ دمر أو فقد قدرته على العمل نتيجة التقادم أو صعوبة الحصول على قطع الغيار وبالتالي تكاد تكون القدرة الجوية العراقية قد وصلت الى نقطة التلاشي رغم بقاء بعض الطائرات عاملة الا نهاية شتاء عام 1996 كانت نهاية لأخر مقومات قوة القوة الجوية العراقية فاعلان خطوط الحضر والتدمير المباشر وغير المباشر وتقادم الزمن كما اسلفنا وانتهاء اعمار غالبية الطائرات ومنظومات الفنية، وكذلك تدني مستويات تدريب الطيارين لأسباب فنية ومالية واقتصادية جميع هذه المسببات أدت الى انهيار هذا السلاح المهم وفقدان

(8) . كلية الأركان , عرض القوة البحرية , لدورة الأركان المشتركة 78

القوة الجوية فلم تكن افضل حالاً سواء ما يتعلق منها بالقدرات العسكرية

المؤسسة العراقية العسكرية لأحد أهم ركائز قدراتها القتالية، في حين بقي سلاح دفاع الجوي صامداً ولكن بإمكانيات محددة جداً حيث خسر هو الآخر الكثير من قدراته نتيجة الضربات المتواصلة من قبل الطيران الأمريكي والبريطاني طيلة ثلاثة عشر عاماً في منطقتي الحضر شمال خط 36 وجنوب خط 32 ولاحقاً خط 33 والتي استهدفت أولاً السلاح وتجهيزاته و منظوماته كرادارات ومحطات الاتصال والانذار المبكر وغيرها ثم بدأت بالتعامل مع الحلقات المكملة الأخرى ومنها وحدات مقاومة الطائرات[9] ، في حين دخلت القوات العراقية حرب الخليج الثالثة ربيع عام 2003 وهي في أسوء حالاتها لذلك لم تستطع أنً تصمد سوى 18 – 21 يوماً حيث تلاشت تماما فاسحة المجال للقوات الامريكية المحتلة لاقتحام بغداد دون قتال بالمفهوم المتعارف عليه لحرب المدن .

(9) . رعد الحمداني , معارك الجيش العراقي الكبرى (73 - 2003) , دار امنة , عمان , ط1 , 2016 , ص269

المطلب الثاني: المنظومة العسكرية العراقية وتداعيات التغيير بعد عام 2003

تداعيات حل الجيش

يمكن اعتبار حل الجيش العراقي وفق الامر الرقم (2) الذي صدر الحاكم المدني الأمريكي بصفته رئيس سلطة الائتلاف بعد اكتمال احتلال العراق والصادر بتاريخ 23 أيار 2003 من أكثر ما مر بالمؤسسة العسكرية العراقية على عمرها الممتد حينها الى قرابة التسعين عاما تأثيرا وشدة، فهذا القرار ولد انعكاسات سلبية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، قرار حل الجيش لم يكن بمعزل عن السياسة الامريكية القائمة آنذاك ويمكن أنً يكون ما ذهب اليه احد كبار الساسة الامريكان في القرن العشرين (هنري كيسنجر) حين وصف هذا القرار بالقول (وبمعزل عن طبيعة العلاقة القائمة بين الجيش ما قبل سقوط صدام ومكونات الشعب العراقي فكل مكون ينظر الى ذلك القرار من الزاوية الخاضعة لطبيعة تلك العلاقة التي كانت سائدة في ظل النظام سابق، فالشيعة الذين وجدو في النظام الديمقراطي البغدادي الجديد ضمان لأغلبيتهم كونها جاءت بدل نظام قسري حكمهم طيلة عقود طويلة لذلك يجدوه الخيار الأفضل كون بقاء الجيش على حاله أو وضعه السابق كان مكمن قلق وتردد بالنسبة لهم، اما السنة فقد تعاملوا مع الديمقراطية القامة بعد السقوط على أنًها مؤامرة.[10] والحقيقة أنً الاكراد كانوا اكثر اندفاعاً وتشدداً لاتخاذ هذا القرار بل أنً كثير منهم اعتبر ذلك بمثابة مكافئة أو رد اعتبار لهم مما قام به الجيش وفق وجهه نظرهم من استخدام مفرط للقوة تجاههم، وقد استغل الاكراد هذا القرار استغلال ذكيا حينما باشروا حال سقوط النظام بتعزيز قدراتهم العسكرية بما تبقى من القدرات العسكرية

قرار حل الجيش لم يكن بمعزل عن السياسة الامريكية القائمة آنذاك

اما السنة فقد تعاملوا مع الديمقراطية القامة بعد السقوط على أنًها مؤامرة

(10) . هنري كسنجر , النظام الدولي الجديد , دار الكاتب العربي , بيروت , ط1 , 2015 , ص318

المشتتة والخالية من الحراسة أو الرقابة والمتروكة هنا وهناك ليعيدوا أبناء منظومتهم العسكرية المتمثلة بقوات حرس الإقليم (البشمركة).

اجمالاً فأنَّ القدرات العسكرية العراقية خلال هذه المرحلة والممتدة من حزيران 2003 تاريخ تشكيل أول وحدة عسكرية وحتى الوقت الحاضر هي ما يأتي:

أ. وزارة الدفاع

تطورت الإمكانيات القتالية لتشكيلات الوزارة بشكل ملفت للنظر خاصة بعد المباشرة بتطبيق خطة فرض القانون في بغداد في شباط 2014 والخطط الأخرى في باقي المحافظات لتصل ذروتها قبيل سقوط الموصل حيث بلغ عدد الفرق العسكرية العاملة في الميدان في مجال مكافحة الإرهاب والتابعة للجيش العراقي (16) فرقة ، الا أنَّ الانهيار السريع في أواسط حزيران وتلاشي وتدمير قرابة الأربع فرق وهي (2 و3 و4 و18 المشكلة حديثا) تطلب من القائمين على إدارة الملف الأمني إعادة نظر جذرية في بناء القوات المسلحة. وهكذا جرى إعادة هيكلة للعديد من الفرق وقيادات العمليات وتشكيل فرق جديدة ليبلغ عدد الفرق حتى نهاية عام 2021 (19) فرقة كل منها يضم (3- 4) لواء احد هذه الفرق مدرعة وخطط لأنَّ تكون هنالك ثلاثة فرق الية يضاف الى ذلك أنَّ هنالك وكالتي استخبارات تعمل في وزارة الدفاع كلاهما يمتلك قوة متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب والواجبات القتالية الخاصة والعمل الاستخباري كما أنَّ هنالك فرقة قوات خاصة متخصصة في تامين المنطقة الخضراء حيث مركز الحكم وهنالك الوية وافواج خصصت للحمايات الخاصة منها لوائين من الاكراد مكلفة بتامين الحماية لرئيس الجمهورية اما القوة الجوية فهي الأخرى قد شهدت تطورات كبيرة بعد دخول طائرات ال ف 16 وطائرات أخرى وباتت تملك قدرة في مجال مكافحة الإرهاب الا أنَّها غير قادرة على مجابهة أو مجاراة القوة الجوية لدول الجوار الإقليمي كذلك الحال بالنسبة لطيران الجيش الذي جرى رفده بطائرات روسية متخصصة في مقاتلة الدروع والعمل في الأجواء الرديئة ، اما الدفاع الجوي فرغم تشكيل قيادة خاصة به الا أنَّه وحتى الآن لم يرتقي الى مستوى القدرة على حماية سماء العراق كذلك الحال للقوة البحرية التي تعاني من ضيق في الساحل البحري العراقي الذي قلص الى 59 كم بعد احتلال العراق للكويت وفرض العقوبات عليه وضعف في التخصيصات المالية لبناء قوة بحرية قادرة على مجابهة التحديات الخارجية الاقليمية .

الا أنَّ الانهيار السريع في أواسط حزيران وتلاشي وتدمير قرابة الأربع فرق وهي (2 و3 و4 و18 المشكلة حديثا) تطلب من القائمين على إدارة الملف الأمني إعادة نظر جذرية في بناء القوات المسلحة

ب. وزارة الداخلية

تحتفظ هذه الوزارة بالعدد الأكبر من منتسبي المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية حيث يتجاوز عدد منتسبيها ال600 الف منتسب موزعين على تخصصات مختلفة الا أنَّ اكثرها قرباً للمنظومة العسكرية هي الشرطة الاتحادية التي وصل عدد فرقها حتى بداية عام 2022 الى خمس فرق بثلاث الوية لكل فرقة، فضلاً عن أفواج الطوارئ المرتبطة بقيادات شرطة المحافظات والتي تتخصص بالأمن الداخلي والمجتمعي والتي تختلف اعدادها من محافظة الى أخرى فبغداد العاصمة وحدها فيها 10 أفواج طوارئ والاختلاف يكون في الغالب تبعا للوضع الأمني في المحافظة وعدد السكان والمناطق ذات الأهمية الأمنية العليا ، كذلك تمتلك الوزارة منظومتي استخبارات احدهما هي المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب وترتبط بها خلية الصقور الاستخبارية المعروفة بمنجزاتها الاستخبارية العالية الدقة، والوكالة الأخرى هي وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتي لها مديريات فرعية في كل المحافظات يفترض أنَّ يكون عملها مطابق لعمل مديرات الأمن سابقا ، في حين ترتبط بالوزارة من خلال وكالة متخصصة بالأمن الإقليمي قيادة عمليات الحدود والتي تمتلك خمسة قيادات للمناطق الحدودية كل منها يحتوي على 3 الى 4 الوية حدود ، اما الجانب الأمني الداخلي والمجتمعي فهنالك مديريات متخصصة بمكافحة الأجرام والجريمة المنظمة ومديرية متخصصة بالجرائم الاقتصادية وأخرى بالشرطة المجتمعية التي اخذت على عاتقها مسؤولية أمن الاسرة والمجتمع ومديرية عامة للعشائر في حين أنَّ هنالك مديريات أخرى تخصصية منها المديرية العامة للمتفجرات وأخرى بالأدلة الجنائية وكذلك بالجوازات والجنسية والبطاقة الوطنية الموحدة، يضاف الى كل ذلك هنالك مديرية عامة لحماية الشخصيات والمنشآت والتي تستحوذ على النسبة الأكبر من منتسبي الوزارة وقد وصلت أعداد منتسبيها الى اكثر من 110 الف منتسب مكلفين بواجب حماية الأهداف المهمة والشخصيات .

فهنالك مديريات متخصصة بمكافحة الأجرام والجريمة المنظمة ومديرية متخصصة بالجرائم الاقتصادية وأخرى بالشرطة المجتمعية

ج. جهاز مكافحة الإرهاب

هو جهاز متخصص في مجال مكافحة الإرهاب يصل عدد منتسبيه بين 11 الى 13 الف منتسب موزعين على قيادتين كل قيادة تشمل مجموعة من الافواج التكتيكية أو الإقليمية وهذه القوة مدربة تدريب متخصص في مجال القتالات الخاصة ومكافحة الإرهاب أنشاء الجهاز نهاية عام 2006 على يد الامريكان وأريد له أنَّ يرتبط عملياتياً بهم ،بعد معارك التحرير وخاصة تطهير الموصل خسر الجهاز خيرة

عناصره المدربة مما استدعى اعادة النظر في أساليب التدريب حيث تسببت تلك المعارك والاستخدام المفرط لعناصر الجهاز وعدم منحه الفرصة الكافية للتدريب والتأهيل وتكليفه بواجبات تقليدية بعيدة عن اختصاصه في التراجع بالأداء القتالي ، يجري في الوقت الحاضر إعادة نظر جذرية في تقويم القدرات ورفع مستوى الكفاءة القتالية .

د. جهاز الأمن الوطني

جهاز مطابق من حيث المهام لمديرية الأمن العامة في الأنظمة السابقة لديه قوة متخصصة في مجال تنفيذ الواجبات الخاصة والانتشار في السيطرات الحاكمة عند الضرورة الأمنية، ينسق في اغلب واجباته مع باقي مكونات المنظومة العسكرية و الأمنية من خلال قيادة العمليات المشتركة ، وهنالك أيضا مستشارية للأمن الوطني اطلق عليها لاحقا تسمية مستشارية الأمن القومي دون وجود مبرر لهذه التسمية تتخصص هذه المستشارية في مجال التخطيط للاستراتيجيات الأمنية وتقديم الدراسات وتمثيل العراق في الاجتماعات ذات الطابع الأمني

هـ. جهاز المخابرات الوطني

يعتبر امتداد لجهاز المخابرات السابق رغم تغيير هيكليته وأساليب عمله وإصدار قانون متخصص به يمتلك الجهاز ممثليات في اغلب السفارات العراقية في الخارج كما أنَّ له قوة متخصصة لتنفيذ الواجبات الخاصة، ح أول الامريكان يفرضوا هيمنتهم على هذا الجهاز كما هو الحال بالنسبة لجهاز مكافحة الإرهاب الا أنَّهم لم يفلحو في ذلك كليا، للجهاز قدرات خلاقة في مجال صيانة السيادة الا أنَّ زجه في مهام داخلية ليست من اختصاصه اضعفت والى حد كبير من قدراته.

و. هيئة الحشد الشعبي

تشكيلات شعبية تحمل غالبيتها طابع عقائدي شكلت بموجب الفتوى المباركة بعد تداعيات سقوط الموصل بثلاثة أيام وأنهيار كامل المنظومة العسكرية العراقية في المناطق الشمالية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية وصولا الى الحدود السعودية، الهيئة ينتسب لها قرابة 150 الف مقاتل من مختلف مناطق العراق ينتظمون في الوية وافواج ووحدات مستقلة في سبعة قيادات (قيادات عمليات) كذلك للهيئة قدرات عالية في مجال الاسناد الناري وسلاح الصواريخ والطائرات المسيرة والعمل الاستخباري والدعم اللوجستي والطبابة تنتشر تشكيلات ووحدات الحشد الشعبي في اغلب مناطق العراق التي تشهد تصاعد في العمليات الإرهابية عدا إقليم كردست أنَّ، هنالك حشود أخرى ترتبط بشكل غير مباشر بالهيئة من الناحية الإدارية منها الحشد العشائري كماأنَّ هنالك تشكيلات من الحشد ارتبطت

بالقائد العام للقوات المسلحة لأغراض سياسية .

المبحث الثاني

مهام الأمن الداخلي وحماية السيادة

لا شك أنَّ الأمن الداخلي ومتطلبات بنائه والحفاظ عليه يحتاج الى استراتيجية مرنة تتناسب وطبيعة التهديدات المحتملة حيث أنَّ متطلباته تختلف جذرياً من حيث المكونات عن تلك التي تتطلبها السيادة الوطنية الا أنَّ كلاهما (الأمن الداخلي و السيادة الوطنية) يشكل أنَّ معا مقومات الأمن الوطني للبلاد أي أنَّ البلاد لا يمكنها أنَّ ترتقي بمستوى أمنها الوطني دون أنَّ يكون الأمن الداخلي قد وصل الى مستويات مقبولة من حيث الأداء الوظيفي والبناء المؤسساتي كذلك الحال بالنسبة للسيادة الوطنية فهي الاخرى تتطلب بالدرجة الأساس قدر كافي من مقومات القوة التي تتناسب طردياً مع طبيعة التهديدات القائمة والمحتملة وعليه فأنَّ المنظومة العسكرية والأمنية تعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ استراتيجيات الأمن الوطني والوصول به الى ما تتطلبه السيادة الوطنية في إحلال أمن داخلي يساهم في تطوير مختلف قطاعات الدولة ، فضلاً عن ذلك فأنَّ أي بلد لا يمتلك السيادة الكاملة على أراضيه وسمائه ومياهه الإقليمية فأنَّ أمنه الوطني يبقى مهدداً لذلك فأنَّ قدرات وامكانيات بناء وإدارة الدولة العراقية ستعتريها نتيجة فقدان السيادة هزات وازمات قد تؤدي الى الانهيار التام وهذا ما حصل اثناء تمدد داعش وسيطرته على ثلث الأراضي العراقية في منتصف عام 2014 حيث كان الأمن الداخلي في مناطق الاجتياح في أسوء حالته في حين كانت السيادة الوطنية هي الأخرى مستباحة جزئياً ومنتهكة من قبل دول الجوار الإقليمي .

أي بلد لا يمتلك السيادة الكاملة على أراضيه وسمائه ومياهه الإقليمية فأنَّ أمنه الوطني يبقى مهدداً

المطلب الأول: المبادئ العامة والاسس لبناء المنظومة العسكرية والأمنية المتخصصة في مجال إرساء الأمن الداخلي وترسيخ الأمن المجتمعي

المبادئ والاسس

4. لم تتطرق اغلب الادبيات العسكرية التي تناولت موضوعة الأمن الداخلي عن مبادئ محددة لأمن المدن أو الأمن الداخلي والمجتمعي وقد تكون المكتبة العسكرية الأجنبية قد حوت على مثل هذه المبادئ الا أنَّ ما هو مترجم لم نجد فيه ما يحدد بشكل واضح مبادئ خاصة بأمن المدن. لذلك فأنَّ ما سيرد ذكره من مبادئ يعتبر تحصيل حاصل لتجربة ميدانية قد تتطابق في كثير من جوانبها مع الحالة القائمة الآن الا أنها قد لا تتلاءم في بعض جوانبها مع التطورات التي قد تحصل مستقبلا. ويمكن اجمال المبادئ العامة بالأمن الداخلي بما يلي: -[11].

(11) . الفريق الركن حسن البيضاني , تطهير المدن – معراك التحرير انموذجا , الدار العلمية للنشر والطباعة , بغداد , ط1 , 2021 , ص 43

أ. وحدة القيادة: يشكل مبدأ وحدة القيادة أحد اهم مبادئ الأمن الداخلي فمهما بلغت قدرة وامكانيات القطعات والقوات المنتشرة داخل المدن وما حولها لا يمكن أنَّ تكون قادرة على فرض أمن نسبي أو قادرة على كشف العمليات الإرهابية ومنعها أنَّ لم تكن هذه القطعات أو القوات تخضع لقيادة واحدة تتعامل مع أجزاء المدينة وتقسيماتها الإدارية وفق رؤية موحدة.

ب. السبق الاستخباري: عانت أغلب الخطط الموضوعة لأمن المدن أو لتحقيق قدر كافي من الأمن الداخلي من الفشل الذريع كونها لم تراعي أهمية العمل الاستخباري لذلك كانت تلك الخطط تنفذ بأسلوب بعيد عن الواقع وكانت القطعات المشاركة وكأنها معصوبة الاعين، أنَّ مبدأ السبق الاستخباري يعتبر اهم مبدأ من مبادئ الأمن الداخلي فالمدينة ليست مشابهة لجبهة القتال فما هو مخفي فيها أكثر مما هو ظاهر للعيان.

ت. تحشيد الجهد والاقتصاد به: الجمع بين هذين المبدأين رغم تناقضهما قد يفضي الى نتائج أكبر بكثير مما هو متوقع ففي الوقت الذي يمنحنا التحشيد للجهد قدرة توجيه القوة بالاتجاه الذي يحسم الموقف التعبوي فأنَّ الاقتصاد به يعطي إمكانية أوسع في استخدام القوة بشكل عقلاني.

ث. المرونة : رغم أنَّ المرونة تعتبر أحد المبادئ الثابتة في مختلف صنوف القتال لغرض تحقيق الأمن الداخلي وكذلك كواحد من أهم مبادئ الحرب ، الا أنَّها في إرساء الأمن الداخلي لها خصوصيتها خاصة و أنَّ القتال في المدن غالباً ما يجري وسط الناس وبالتالي فأنَّ الخطط الموضوعة يجب أنَّ تكون على قدر عالي من المرونة ليتمكن المنفذون أو القطعات المنفذة في تلافي المواقف غير المتوقعة خاصة تلك التي قد تودي الى إصابات في صفوف المدنيين، أنَّ المرونة فرضت نفسها بقوة في قتالات المدن وخاصة بعد تصاعد تأثير حروب الجيل الرابع على مجرى الحرب بشكلها العام حيث يتوجب أنَّ ترافق المرونة التنفيذ في كل مراحله.

فأنَّ واع في القتالات لا يعتمد على محددات استخباراتية وتعبويه عن عدو معلوم بل يتعدى ذلك الى سلسلة من المتطلبات

ج. التخطيط المسبق: لا يمكن لأي عملية عسكرية أنَّ يكتب لها النجاح ما لم تقترن بالتخطيط المسبق الا أنَّ الامر في عمليات الأمن الداخلي يأخذ منحنى اخر فالتخطيط المسبق في هكذا فأنَّ واع في القتالات لا يعتمد على محددات استخباراتية وتعبويه عن عدو معلوم بل يتعدى ذلك الى سلسلة من المتطلبات التي تندرج تحت عناوينها الرئيسة والفرعية سلسلة لا تنتهي من المعلومات المطلوبة لذلك نجد أنَّ اغلب الخطط الموضوعة لقتال المدن تتميز بأنَّ طباعها المتغير

المعتمد بالدرجة الأساسية على سيل المعلومات المتاحة.

ح. التنسيق المدني العسكري: وهو من أكثر المبادئ حضوراً وتأثيراً فلا تقتصر الخطط الموضوعة في قتالات المدن وعمليات الأمن الداخلي على أساليب إدارة القتال وزج القطعات في الواجبات الهجومية والدفاعية بل يتعدى الامر ذلك الى سلسلة من العمليات المشتركة المدنية العسكرية خاصة إذا ما جرى القتال في مناطق مبنية مأهولة بالسكان.

أساليب إدارة الأمن الداخلي بشكل عام

1. في خضم ما حصل من تطورات في مجال مكافحة الإرهاب فأنَّ أساليب إدارة الأمن الداخلي في حقيقتها لم تعد ثابتة ثبوتاً مطلقاً بل أنَّ المستجدات الحاصلة ميدانياً هي التي تحدد والى حد كبير طبيعة الأساليب المطلوبة لإدارة الأمن ولكن قبل الخوض في تفاصيل تلك الأساليب لابد من التنويه الى أنَّ هذه الأساليب قد لا تنطبق برمتها على جميع حالات الأمن الداخلي بل أنَّ هنالك الكثير من الأساليب التي قد لا تحقق النتائج المرجوة في فترة زمنية محددة الا أنَّها قادرة على فرض إدارة ناجحة للأمن في حالات أخرى.

2. الجانب الاخر الذي يجب أنَّ يأخذ بنظر الاعتبار هو أنَّ لا وجود لأمن مطلق مهما عملنا من اجل ذلك بل أنَّ الأمن نسبي أي أنَّه يتناسب وفق الاتجاهين مختلفين وهما: [12]

أ. الأول: ما هو مقدار فهمنا للأخطار المحتملة وماذا نمتلك من أدوات لمنع هذه الاخطار.

ب. الثاني: مقدار إدراك العدو لطبيعة تفكيرنا الأمني وما هي الممكنات التي يمتلكها والتي تجعله قادراً على تجاوز كل ما يجري تهيئته أو التخطيط له بغية القيام بأعماله الإرهابية.

من هنا لابد لنا أنَّ ندرك مسبقاً أنَّ إدارة الأمن الداخلي هي عبارة عن لعبة حرب بين طرفين يمتلك كلاهما جزء من أدوات اللعبة والقدرة على تحقيق الانتصار تكمن فيمن يجعل تلك الأدوات المتيسرة لديه قادرة على تعطيل أدوات العدو المقابل أو على اقل تقدير تحييدها لفترة محددة

3. إدارة الأمن الداخلي لا تخرج عن نطاق فن الحرب كمفهوم سوقي (استراتيجي) رغم أنَّ الكثير يعتبرونها جزء من التعبية أو المستوى العملياتي في حين أنَّها أكبر من ذلك المستوى لسبب واضح هو أنَّ فشل أو نجاح الى أي منظومة فيها يقترن بالدرجة الأساس بجزيئات تلك المنظومة ومدى قدرتها على الصمود بوجه التهديدات المحتملة وبالتالي فأنَّ الأمن على المستوى السوقي سيكون مهدداً

(12) . كراسة الامن الداخلي , وزارة الدفاع , معاونية التدريب , كراسة تجريبية لعام 2015 , ص 37

وفق تلك الاعتبارات ومن هنا تأتي أهمية أنَّ تكون الأساليب المتبعة في إدارة الأمن ذات طابع سوقي قدر الإمكان باعتبار أنَّ الأمن كل لا يتجزأ.

الأمن الداخلي في العراق بعد معارك التحرير

لمواجهة ما بعد داعش لا بد لنا من إعادة نظر جذرية في كل ما له علاقة بالأمن الداخلي وامن المدن فداعش 2022 وما بعدها لا يمتلك من الخيارات الكثير بل أنَّه يراهن على امرين لا ثالث لهما اما أنَّ يلوذ بالصحراء أو يعاود نشاطه وبشدة متصاعدة في المدن ومن هذا المنطلق فأنَّ احتمالية اتخاذ المدن كساحة عمليات داعشية ستتوقف بالدرجة الأساس على مقدار ما يمكن تأمينه من متطلبات مقابلة لضبط إيقاع الأمن الداخلي والمدن المحررة.

الحزام الأمني ويتضمن المناطق المحيطة بالمنطقة المبنية ابتداء من الحدود الفاصلة مع المدن الأخرى

وعليه يمكن أنَّ تتبنى خطة إدارة الأمن الداخلي وفق السياق أو التسلسل التالي: -

أ. دراسة تحليلية (تحليل ساحة الحركات) لكل مدينة ضمن حدودها الجغرافية.

ب. دراسة وتقيم لمناطق الاهتمام والتأثير للمناطق المحاذية للمدينة ولكنها خارج حدودها الإدارية

ت. تقسيم المدينة الى قواطع وكما يلي:

أولاً. الحزام الأمني ويتضمن المناطق المحيطة بالمنطقة المبنية ابتداء من الحدود الفاصلة مع المدن الأخرى.

ثانياً. المنطقة المبنية تقسم الى

(1) في حال وجود نهر أو فاصل طبيعي يقسم المدينة الى قسمين أو أكثر يتم تسميتهما حسب ذلك التقسيم أي الى قاطعين رئيسين.

(2) تقسيم القواطع الرئيسية الى قواطع فرعية.

(أ)عند الحاجة تقسم القواطع الفرعية الى قواطع فرعية ثانوية

(ب) في المدن ذات التخطيط العمراني الحديث (ترقيم المحلات) تقسم حسب المحلات

(ج)تعطي للمناطق ذات السكن العشوائي (العشوائيات – الحواسم) خصوصية بالتقسيم وكما يلي:

(أولاً) إذا كانت منعزلة تكون بمثابة قاطع منعزل.

(ثانياً) إذا كانت تشكل جزء من منطقة مبنية تصبح كجزء من تلك المنطقة كقاطع مع بيان ذلك في التفاصيل الخاصة بالإدارة الأمنية لتلك القواطع.

(ثالثاً) المناطق الزراعية: هي الأخرى تقسم في المدينة الى قواطع وفقاً الى

طبيعتها مع مراعاة أنَّ تكون الحدود الفاصلة بين القواطع واضحة المعالم.

(رابعاً). في كل الأحوال فأنَّ تقسم المدينة الى قواطع لا يخضع الى ثوابت محددة بل أنَّ طبيعة المدينة العمرانية ومساحتها والعوارض الطبيعية والاصطناعية فيها هي التي تحدد ذلك.

ث. بعد اجراء التقسيم وفق ما جاء أعلاه تبدأ مرحلة اعداد تقدير موقف استخباري ويرافق ذلك عمليات استطلاع وجمع معلومات تفصيلية للوصول الى قاعدة معلومات متكاملة.

ج. بعد اعداد تقدير موقف الاستخباري والذي يتضمن مسالك العمل المحتملة للعدو والمسلك الأكثر احتمالاً يجري اعداد تقدير الموقف التعبوي والذي يتضمن الغاية والتحديدات على الغاية، فضلاً عن مناقشة العوامل (الأرض - العدو - قطاعاتنا) ومن ثم التوصل الى الاستنتاجات وصولاً الى مسالك العمل المقترحة وتحديد المسلك الأفضل أو اتباع السياق الحديث في حل المعضلة وفق مراحلها المحددة وفق السياقات المعمول بها.

ح. وبعد الأنتهاء من تقدير الموقف التعبوي الذي يتضمن في مراحله الأخيرة مجمل عام مع خطة (عامة) مع شرح تفصيلي لفكرة العمليات

خ. يتم في هذه المرحلة اعداد الخطة التفصيلية لإدارة الأمن الداخلي وإرساء قواعد الأمن المجتمعي، وهذه الخطة تتضمن كل التفاصيل التي يحتاجها المنفذون أو القطعات لغرض تنفيذ مفرداتها.

العوامل المحددة للخطط الأمنية لغرض فرض الأمن الداخلي

4. هنالك الكثير من العوامل التي يجب أنَّ ترعى عند بناء الخطة الأمنية البعض منها عوامل حاكمة وملزمة وغير قابلة للتأجيل والبعض الاخر قد يكون بالإمكان العمل على تأمينها في مراحل التنفيذ اللاحقة في حين أنَّ هنالك عوامل ثانوية الا أنَّها ضرورية وحاكمة هي الأخرى باستطاعة القائمين على الأمن أنَّ يعملوا على تأمينها عندما تكون الإمكانيات متاحة لذلك.

هنالك عوامل ثانوية الا أنَّها ضرورية وحاكمة هي الأخرى باستطاعة القائمين على الأمن أنَّ يعملوا على تأمينها

أ. العوامل الحاكمة الملزمة الواجب توافرها حتماً:

أولاً. قدر كافي من المعلومات عن البنية التحتية للمدن المراد تحقيق الأمن الداخلي فيها.

ثانياً. خرائط تفصيلية لكل مرافق المدن على ضوء اخر المستجدات معززة بتصاوير جوية.

ثالثاً. مخططات أو خرائط للبنية التحتية (المجاري، الأنفاق، الجسور، القابلوات

المدفونة تحت الأرض، الملاجئ، وغيرها).

رابعاً. طبيعة وامتدادات الأنهار أو الترع أو القنوات المائية اعماقها وامتداداتها داخل المدينة وحالة اكتافها

خامساً. الجسور ومقدار حمولتها وقابليتها على التحمل والقدرة على اغلاقها ومتقرباتها والمعاضل التي تعاني منها والشبكة الكهربائية الخاصة بأنارتها.

سادساً. مدى توفير الأبنية العالية والتي توفر مدى ابعد للرؤيا.

سابعاً. مدى توفير ساحات رمي امام الأبنية.

ثامناً. الطرق الحاكمة وعقد المواصلات وإمكانية اغراقها أو عرقلة الحركة عليها أو قطعها.

تاسعاً. مدى توفير أماكن لهبوط واقلاع الطائرات السمتية.

عاشراً. المراكز الصناعية المهمة واماكنها وطبيعة المواد التي يجري التعامل معها.

حادي عشر. الأماكن ذات الأهمية الحيوية (المراقد المقدسة – المصارف والبنوك – محطات الكهرباء – والماء) محطات تعبئة الوقود، خزانات الغاز – السجون والمواقف)

ثاني عشر. مدى الحماية المتوفرة لمقرات القيادة والسيطرة داخل المدينة.

ثالث عشر. مدى الولاء الذي يكنه سكان المدينة تجاه السلطة المركزية.

رابع عشر. الأسلحة التي يمتلكها عموم المواطنين كأعداد تقريبية وأنواعها.

خامس عشر. ساحات ومأرب العجلات وأماكن أنتشارها ومدى السيطرة عليها وأسلوب ادارتها.

سادس عشر. أماكن السكراب وأسلوب تداولها أنواعه.

سابع عشر. أماكن المعسكرات الخاصة بالقوات الأمنية وأساليب تامين الحماية لها.

الثامن عشر. المطارات ومهابط الطائرات داخل المدينة أو في حزامها الأمني وخطوط الطيران للإقلاع والهبوط.

تاسع عشر. المناطق المشجرة والغابات واعماقها وتخطيطها ومدى توفر الطرق السالكة فيها.

ب. المتطلبات والإجراءات العوامل الواجب تأمينها في مراحل التنفيذ

أولاً. المعلومات التفصيلية عن السكان (الجرد السكاني)

ثانياً. فرز المحلات المتخصصة بالجوانب الصناعية والمعامل ذات الطبيعة الكيميائية.

ثالثاً. منظومة المراقبة المتيسرة بالمدينة سواء كأمرات مراقبة أو غيرها وحتى تلك

التي يمتلكها المواطنين (دور، محلات، أماكن ترفيه) أو تلك المراكز التي تعمل داخل المدينة مع إمكانية ربطها بمراكز مراقبة موحدة أو إمكانية الاستفادة منها لاحقاً.

رابعاً. الاحصائيات المتعلقة بالمركبات بمختلف أنواعها (خصوصي – نقل عام – حمل -حكومية – هيئات دبلوماسية – شركات – شركات امنية وغيرها).

خامساً. الشركات الأمنية العاملة بالمدينة وأماكن مقراتها ونطاق عملها والعجلات والأسلحة المستخدمة من قبلها.

سادساً. تكامل الاحصائيات الخاص بدور العبادة أو المراقد المقدسة بمختلف الأديان والمذاهب والأيام والمناسبات ذات الخصوصية الدينية.

سابعاً. أماكن السجون والمعتقلات الخاصة بالجهات الأمنية والقضاء، فضلاً عن احصائيات تفصيلية عن الموقوفين فيها وأساليب تامين الحماية لها ونقاط الضعف فيها والطرق والمقتربات المؤدية اليها.

ثامناً. المستشفيات والمراكز الصحية في الأماكن المخصصة للعلاج الطبيعي أو مراكز التأهيل والمستودعات الطبية ومصارف الدم.

ج. المتطلبات التي يجب توفيرها لاحقاً(اسبقية متأخرة): غالباً ما لا تتيسر أو تطبق الخطط والأمور الواجب توفيرها واخذها بنظر الاعتبار والتي تشكل اسبقية متأخرة أو قد لا تطبق الخطط الأمنية وفق ما خطط لها بل تبرز الكثير من المحددات والمعرقلات والعوامل غير المكتملة والتي تؤدي الى اختلاف في اتجاهات التنفيذ ومرد ذلك أنَّ حروب الجيل الرابع والتي يشكل الإرهاب ومكافحته الجزء الأهم منها غالباً ما تحفل بالكثير من المفاجئات التي تجعل مسار العمليات الأمنية مغاير في الغالب لما مخطط له وفي كل الأحوال فأنَّ هنالك أمور وعوامل قد لا تأخذ اسبقية عالية عند بناء الخطة الا أنَّها قد تشكل لاحقاً عاملاً معوقاً أو داعماً للخطة. ومنها ما يلي:

أنَّ حروب الجيل الرابع والتي يشكل الإرهاب ومكافحته الجزء الأهم منها غالباً ما تحفل بالكثير من المفاجئات

أولاً. ضفاف الانهار ومدى صلاحيتها لغرض إقامة معدات التجسير والأطواق.

ثانياً. الملاجئ والانفاق داخل المدينة أو المناطق المبنية ومدى صلاحيتها.

ثالثاً. مدى توفير الملاجئ في الدور السكنية.

رابعاً. المشاتل وأماكن بيع المعدات الزراعية الأسمدة ومدى توفير الحماية لها.

خامساً. محطات الوقود وأماكن توزيع الغاز.

سادساً. خزانات الغاز الخاصة بالعمارات السكنية الحديثة ومدى توفير الحماية لها.

سابعاً. القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة وطبيعة الحمايات المتوفرة لها وتوجهاتها العامة ومدى دعمها للإدارة الأمنية في المحافظة.

ثامناً. أبراج أجهزة الهاتف واماكنها وارتفاعاتها مدى التدقيق الأمني للطواقم العاملة عليها.

تاسعاً. مقرات شركات الهاتف النقال ومعرفة أساليب إيقاف بثها وتشغيلها.

عاشراً. أماكن وجود معدات (ذات نشاط اشعاعي) مواد الخاصة بالطب وبالعلوم أو بالصناعات ومدى تأمين الحماية لها.

المتطلبات المتعلقة بأمن الافراد والمجموعات

لا يمكن تحقيق الأمن الداخلي وفرض قدر معقول من الأمن المجتمعي دون أنَّ تكون هنالك معرفة مسبقة بطبيعة المجتمع الذي يجري التعامل معه من حيث اتجاهاته العامة والسلوكيات السائدة ونقاط الضعف والقوة فضلاً عن مكامن الخطر فيه، وعليه فأنَّ هنالك جملة من المتطلبات تتعلق بالأفراد والجماعات يتوجب توفرها بقدر كاف يضمن صحة مسارات الخطط الأمنية الموضوعة لغرض تحقيق الأمن الداخلي وهذه المتطلبات يمكن اجمالها بما يـأتي:

لا يمكن تحقيق الأمن الداخلي وفرض قدر معقول من الأمن المجتمعي دون أنَّ تكون هنالك معرفة مسبقة بطبيعة المجتمع

1. إحصاء سكاني دقيق يشمل كل ماله علاقة بأعداد السكان وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعاشية وانتماءاتهم العرقية ومستوياتهم المعرفية والدراسية.

2. العناصر غير المنضبطة أو التي عليها مؤشرات امنية مع تصنيف طبيعة تلك المؤشرات.

3. جماعات الجريمة المنظمة، قياداتها، تمويلها، ارتباطاتها، طبيعة عملها، أماكن تواجدها، مدى تأثيرها على القرار الأمني والقضائي.

تعاني المنظومة العسكرية العراقية بمختلف اختصاصاتها من ضياع الحدود الفاصلة بين ما يمليه الأمن الداخلي

4. المتاجرون بالمخدرات والمتعاطون لها.

5. مرتادو أماكن اللهو (الملاهي وصالات القمار) وخاصة من ذوي المكانة الاجتماعية أو المناصب العسكرية أو الأمنية أو السياسية.

6. الوجهاء ورؤساء القبائل ومدى تأثيرهم في الاوساط الاجتماعية.

7. رجال الدين وطبيعة توجهاتهم الفكرية وطروحاتهم في الخطب والمناسبات.

8. التجمعات بالمناسبات الدينية والوطنية وطبيعتها العرقية أو الدينية أو الطائفية.

المطلب الثاني: قدرات وامكانيات المنظومة العسكرية في مجال حماية السيادة الوطنية وصونها امام التهديدات الخارجية.

تعاني المنظومة العسكرية العراقية بمختلف اختصاصاتها من ضياع الحدود الفاصلة بين ما يمليه الأمن الداخلي من ضرورات وبين متطلبات مكافحة الإرهاب خاصة الوافد من الجوار الإقليمي وكذلك بين متطلبات فرض السيادة وصون أراضي وكيان العراق تجاه التدخلات الخارجية لذلك فان السيادة الوطنية تتطلب الكثير مما يجب أو ينبغي توفره من مقومات القوة ورغم أنَّ هذه المتطلبات قد تتطابق في بعض الأحيان مع ما يتطلبه الأمن الداخلي من مقومات قوة الا أنَّها في أحيان كثيرة تختلف من حيث المكونات والقدرات وهذا الأمر يختلف باختلاف التهديدات وطبيعة العلاقة مع دول الجوار الإقليمي كذلك الحال مع باقي دول العالم ذات المصالح المشتركة مع العراق أو التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية داخل العراق، ورغم كل ما جرى سابقا من محاولات للتطوير القدرات والامكانيات التي تمتلكها المنظومة العسكرية والأمنية العراقية وما يجري التخطيط له مستقبلا في هذا المجال الا أنَّها تبتعد كثيراً عن توفير القدر الكافي من المتطلبات المنوه عنها وذلك لأسباب متعددة يمكن اجمالها بما يأتي :

1. حالة التغيير الجذري التي حصلت في ربيع عام 2003 وما رافقها من تراجع شديد في القدرات العسكرية وما صاحبها من حالات التردي الأمني والعسكري الناجمة بالدرجة الأساس من تراكمات الحروب السابقة والحصار الذي فرض على العراق بسبب اجتياح صدام للكويت.

2. حالة الفوضى العارمة التي صاحبت عملية التغيير وما نجم عنها من تدمير للقدرات العسكرية المتبقية واستئثار جهات داخلية وخارجية بتلك القدرات.

3. حل الجيش العراقي السابق بموجب الأمر التنفيذي الرقم (2) الصادر من سلطة الائتلاف في حزيران 2003 والذي أدى الى التفكيك الكامل لما تبقى من منظومة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة العراقية.

4. الاحتلال الأمريكي واستراتيجيته البعيدة المدى في بناء الجيش العراقي الجديد والتي وضعت على أساس أمرين أساسيين أولهما عدم قدرة هذا الجيش مستقبلا للقيام باي عمل تعرضي خارج الحدود الأقليمية للعراق خشية أنَّ يعاود هذا الجيش تكرار ما حصل سابقا في أنَّ يكون طرفاً حيوياً في الصراع العسكري العربي الصهيوني اذا ما نشبت الحرب مجدداً مع الكيان الصهيوني ، وثانيهما أنَّ يبقى هذا الجيش والى ابعد ما يمكن معتمداً اعتماداً كلياً على القدرات العسكرية والأمنية الامريكية .

5. الأطراف المشتركة في العملية السياسية وخاصة الاكراد بالدرجة الأساس

والذين حاولوا بكل قوة أنَّ لا تمتلك المنظومة العسكرية العراقية الجديدة مقومات القوة الازمة تحت ذريعة احتمال استخدامها مجدداً لمقاتلة الاكراد كما حصل في ظل الحكومات السابقة.

6. ضياع القدرات والخبرات المتراكمة نتيجة قرارات سلطة الائتلاف بحل الجيش وتجريم البعث واستخدام انتقائية غير موفقة في إعادة القيادات العسكرية الى الخدمة مما خلق قاعدة مناوئة للجيش الجديد وابتعاد القسم الأكبر من الخبرات العسكرية الرصينة من الانضمام اليه.

تصاعد وتيرة الإرهاب والعمليات الإرهابية والتي أدت الى استنزاف القدرات القتالية للجيش العراقي الجديد

7. تصاعد وتيرة الإرهاب والعمليات الإرهابية والتي أدت الى استنزاف القدرات القتالية للجيش العراقي الجديد وعموم المنظومة العسكرية والأمنية العراقية وتحولها من قوات يفترض بها أنَّ تكون قادرة على تامين السيادة الوطنية وحماية البلاد من الأخطار الخارجية الى قوات مبعثرة منشغلة بالدرجة الأساس بمهام الأمن الداخلي.

8. التناحر السياسي والمحاصصة والنزعة العرقية والطائفية التي القت بضلالها على طبيعة المهام الملقاة على عاتق المنظومة العسكرية العراقية وتسببت في تحديد قدراتها بدرجة كبيرة.

9. انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتي دفعت بأتجاه ضياع موارد مالية طائلة كانت قد خصصت من اجل رفع قدرات المنظومة العسكرية والأمنية العراقية في مجال حماية السيادة وتحقيق الأمن الداخلي.

قدرات ومقومات القوة في المنظومة العسكرية والأمنية الحالية

أنَّ الأداء القتالي للمنظومة العسكرية شهد انعطاف كثير باتجاه تعزيز المنجز التعبوي والعملياتي، كما أنَّه ساهم على حد كبير في تجاوز الأنكسار النفسي والتحول من حالة الدفاع المستكن الى الدفاع التعرضي ومن ثم الى العمليات التعرضية الواسعة النطاق والتي اسفرت عن تحرير كامل الأراضي التي احتلها داعش منذ عام 2014 ومما يمكن أنَّ يذكر بهذا الصدد ما يلي: -

أ. اعادة تنظيم عمل العمليات المشتركة ومساهمتها في رسم معالم مرحلة جديدة لعمل قطعات الجيش باعتماد المرونة الممزوجة بوحدة القيادة وتحشيد الجهد وأدامة الزخم كمبادئ للحرب طبقت بحذافيرها في جميع العمليات التي جرت ابتداء من منتصف عام 2015.

ب. ارتفاع وتيرة القدرة القتالية للقطعات البرية بعد جملة من الإجراءات التي ساهمت وبدرجة كبيرة في توظيف الإمكانيات القتالية للتشكيلات وفق

متطلبات المعارك المحتملة والتي تختلف جذريا في سماتها عن المعارك التقليدية فهي معارك تدخل ضمن إطار الحروب الا متماثلة او (حروب الجيل الرابع) على وجه التحديد.

ت. وتيرة العمل الاستخباري هي أخرى قد تصاعدت الى حد كبير حيث أصبحت الوكالات أكثر قدرة على تلبية متطلبات مبادى المعركة رغم أنَّ المنجز الاستخباري التعبوي لم يرتقي الى الدرجة المطلوبة الا أنَّه على اقل تقدير غادر مرحلة التكرار والاحتمالية في نتاجه الاستخباري واعتمد بعض الشي على التحليل كأساس في منتجة الى التشكيلات القائمة بالتنفيذ.

ث. زيادة القدرات القتالية في مجال القوة الجوية وطيران الجيش بعد دخول الطائرات (ف16 سي بلوك) المتعاقد عليها مع الولايات المتحدة الامريكية أو طائرات طيران الجيش الروسية ومنها (مي 28 ومي 35) التي حدثت نقلة نوعية في مجال تقديم الأسناد الناري ومعالجة العجلات المدرعة خاصة المفخخة فيها.

ج. المتطلبات الحديثة ومنها الطائرات المسيرة ساهمت والى حد كبير في منح التشكيلات التابعة لوزارة الدفاع اثناء القتال بعداً جديداً خاصة في مجال الاستطلاع التصويري أو الالكتروني، ورغم أنَّه عدو وحتى منتصف عام 2016 كان الأكثر قدرة على استخدام هذا النوع من التقنيات وخاصة في مجال معالجة الأهداف الدقيقة من خلال تحميل قذائف الية الإفلات وتوجيهها على العجلات والمقرات الا أنَّ الجهود التي بذلت من قبل المديرية الفنية في هيئة الحشد الشعبي قد تكللت بالنجاح في إيقاف أو تعطيل قدرات العدو في هذا المجال.

العامل الأكثر أهمية في زيادة القدرات القتالية للجيش العراقي هو الاسناد الناري

ح. الاتصالات هي الأخرى مهدت تطور كبير وجرى استخدام منظومات أكثر اماناً وقدرة لتأني متطلبات منظومة القيادة والسيطرة حيث جرى ادخال منظومة الاتصالات الفضائية LMR والتي تعمل مع (VSA-T) السويدية كجزء من المنظومة مما أضاف إمكانيات أوسع للقطعات في مجال القيادة والسيطرة.

خ. جرى تطوير عمل وحدات الدفاع الجوي وذلك باستخدامها لمعالجة الطائرات المسيرة وكذلك ركبت مدافع 23 ملم الخاصة بالدفاع الجوي على العجلات لتكون جزء في القوة النارية ذات القابلية العالية على الحركة اثناء التقدم وقد نجحت تلك العجلات بمدافعها في المراحل الأولى من المعارك بأحداث خسائر كبيرة في صفوف العدو.

د. العامل الأكثر أهمية في زيادة القدرات القتالية للجيش العراقي هو الاسناد

الناري المألوف (أي المتيسر للأمر التعبوي بشكل دائم) فرغم محدودية الامكانية الا أنَّ وحدات مدفعية جديدة قد دخلت الخدمة بعد عام 2015 وأصبحت هنالك حزمة واسعة من النار الساندة للقطعات والتشكيلات اثناء قيامها بعمليات التطهير كما أنَّ تطوير أخر لا يقل أهمية حصل في معدات وتجهيزات ووسائل استحصال الأهداف.

ذ. في مجال الاسناد الهندسي جرى بعض التطور في هذا المجال خاصة ما يتعلق منه بمعالجة العبوات الناسفة او الكشف عن المتفجرات الا أنَّها و حتى منتصف عام 2017 لم ترتقي الى المستوى الذي يمكنها من منع مخاطر استخدام العدو لوسائل التفخيخ خاصة وأنَّ العدو كانت لدية قدرات عالية في الأبتكار والتنوع في هذا المجال واعتماده على أساليب غير مألوفة او بدائية مقابل أجهزة كشف حديثة تصل تكاليفها الى عشرات الألوف من الدولارات يجري تدميرها من قبل العدو بوسيلة قد لا تكلف سوى بعض دولارات. اما في مجال التجسير الهندسي فقد حصلت كتائب الهندسة العسكرية على العديد من المعدات الحديثة في هذا المجال خاصة في مجال انشاء الجسور العسكرية.

ر. الجانب المتعلق بالدعم اللوجستي ورغم كل المحاولات للأرتقاء به الى المستوى الذي يمكن التشكيلات في وزاره الدفاع في أداء واجباتها القتالية بكفاءة عالية. الا أنَّ النتائج على الأرض لم تكن بمستوى الطموح، ومع ذلك فأنَّ هنالك نوع من التطور، الا أنَّ اهم ما يمنع الانطلاق باتجاه الوصول الى مستوى الطموح هو ما يطلق عليه (الأكتفاء الذاتي) الذي كان ولا يزال سبباً اساسياً في فساد وافساد الكثير من الضباط والأمرين والذي يمكن الاستغناء عنه فيما عملت أو أعيد العمل للمدخرات مجدداً ولكن الكثير من الجهات المستفيدة والفعالة بالفساد تحاول أنَّ تمنع قيام ذلك.

كل ما تقدم يمكن أنَّ يساهم مساهمة فاعلة في جعل المنظومة العسكرية قادرة مستقبلا على تامين متطلبات حماية السيادة الوطنية شريطة أنَّ تكون هنالك أستراتيجيات فاعلة وعملية بهذا الصدد.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه المنظومة العسكرية والأمنية في تأدية واجباتها وسبل المواجهة

لتطوير وبناء المنظومة العسكرية والأمنية يتوجب على الحكومة أنَّ تعالج

المشاكل من جذورها ، إذ أنَّه ثمة مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية لديها مجاميعها المسلحة الخاصة بها، فمن واجبات الحكومة أنَّ تسعى لفرض الالتزام من الجميع بالقوانين التي تحكم العلاقة بين مجالي (الأمن والسياسة) ، وفي هذا المجال يجب أنَّ تصدر الحكومة تشريعات تنظم فصل هذين المجالين، فضلاًعن إتباع عملية دمج تدريجي للمجموعات المسلحة في الوقت الذي تقوم فيه بإعادة بناء مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وينبغي أنَّ تركز على إصلاح القطاع الأمني لتعزيز قوة المؤسسات. تعد السياسة الحكومية قبل احداث سقوط مدينة الموصل بأنَّها سياسة ضعيفة لم ترتق الى مستوى الخطر الذي كان يحيط بالدولة ويهدد الأمن الوطني العراقي .

كان لسقوط الموصل عسكرياً اثراً سلبياً على الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية وهذا ما جعل صانع القرار العراقي أمام مشكلة كبيرة، ولا ننسى الإشارة هنا للدور والدعم الكبير الذي قدمته المرجعية الدينية في النجف الاشرف متمثلة في فتوى الجهاد الكفائي، والإعلان عن تشكيل الحشد الشعبي الذي تم ربطه بالمؤسسة الأمنية العراقية فضلاً عن الدور الكبير لشيوخ (القبائل العراقية المختلفة)، أنَّ تحرير الموصل اصبح اولوية لإعادة السيادة العراقية والطريق لإعادة بناء دولة عراقية حديثة ومجتمع متماسك.

ولا ننسى الإشارة هنا للدور والدعم الكبير الذي قدمته المرجعية الدينية في النجف الاشرف متمثلة في فتوى الجهاد الكفائي

المطلب الأول: التحديات البنيوية في المجال العسكري والأمني

تأثير موقع الدولة الجغرافي على الوضع الأمني والعسكري

لا شك أنَّ للجغرافياً تأثيرات كبيرة وحاسمة على طبيعة ومقومات بناء قوة الدولة فالعامل الجغرافي ومنذ الازل كان عاملاً حاسماً في تحديد قوة وقدرة الدولة على الصمود [13]. ونجد أنَّ من الضروري هنا التأكيد على أنَّ الموقع الجغرافي لا يزال حاكماً في تأمين القدر الأكبر من القوة والمتانة للدولة. وفي كل الأحوال فأنَّ هنالك صلة أساسية بين الجغرافياً و الوضع الأمني و العسكري وكذلك وبصورة حتمية بينهما وبين الحرب، لذلك نجد أنَّ أي موقع أو مكان أو بقعة أو منطقة لها خصائصها الفريدة في السمات الجغرافية التي تتفاعل لتشكيل بيئة مميزة، فبيئة العمل العسكري هي بناء مكون من جميع عوامل المشهد الطبيعي والثقافي التي تصوغ وتتحكم بمراحل مد وجزر المعركة[14]

(13) معين حداد ، الجيوبوليتيكا ، قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافية و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 1 2006، ص 97

هنالك صلة أساسية بين الجغرافياً و الوضع الأمني و العسكري وكذلك وبصورة حتمية بينهما وبين الحرب

(14) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق ، 2012، بغداد، ص 91.

التحديات والتهديدات التي يشكلها الموقع الجغرافي امنياً وعسكرياً على العراق: يمكن اجمال تلك التحديات والتهديدات بما يلي:

1. **تحديات الموقع الاستراتيجي للعراق:** بالنسبة لموقع العراق الاستراتيجي فقد وصفه المختصون بالشؤون الاستراتيجية بانه غاية في الأهمية كونه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يربط قارات العالم القديم ويوصل بين البحر المتوسط والمحيد الهندي، وقد برزت هذه الأهمية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية، فضلاً عن الحرب الباردة. كما تبرز الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق الجغرافي كونه يقع على اقصر الطرق الجوية التي تربط غرب اوربا وجنوبها بجنوب شرق اسيا، وتعد بغداد مركزاً مهماً لملتقى الطرق البرية في الشرق الأوسط، وما سكة حديد (بغداد ـــ برلين) الا شاهداً على ذلك[15] . اما بالنسبة لموقع العراق من نظريات السيطرة الاستراتيجية فهو حسب نظرية ماكندر(قلب الأرض)يعد جزء من الجسر الذي يربط بين قلب الشمال والقلب الجنوبي و عندما قسم ماكندر العالم الى ثلاثة مناطق استراتيجية رئيسية هي القلب الروسي و الهلاليين الداخلي و الخارجي ، فأن العراق يقع ضمن منطقة الهلال الداخلي التي تحيط بالقلب الأوراسي الذي يشمل جميع قارة اوربا وأجزاء من قارة اسيا و كان العراق و لازال بشكل عام اكثر مناطق الهلال الداخلي تنافساً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً(روسيا حالياً) و يمكن اعتبار ما يجري من اأحداث دائرة في المنطقة كالصراع في سوريا هو دليل عملي وحي على ذلك [16] .

وتعد بغداد مركزاً مهماً لملتقى الطرق البرية في الشرق الأوسط

(15) علي حسين علي ، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام2003 (دراسة جيوستراتيجية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 ، ص4.

(16) مروان عوني كامل ، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2006 ص154.

2. **تحديات الواقع البحري.** يبلغ طول ساحل العراق على الخليج العربي بنحو(58كم) و في حالة مقارنته بالنسبة للمجال البري للدولة يتضح أنَّ نسبة طول الساحل الى المجال البري للدولة تبلغ (1: 7535) و هذا يعني أنَّ كل واحد كيلو متر من الساحل يقابله (7535كم^2) من المجال البري و بمقارنته بالمعدل العام لدول الجوار الذي يبلغ (1: 363) ، يتضح أنَّ طول ساحل العراق البحري محدود جداً و صغير جداً بالنسبة لمجاله البري ، وهو ما يجعل الغالبية من أجزاء الدولة لا تتمتع بميزة القرب من البحر و تبلغ المساحة الاجمالية للمجال الحيوي البحري العراقي في حدود المنطقة الاقتصادية الإقليمية الخاصة بنحو (7000كم) و بقياس طول الشاطئ العراقي بالنسبة لها يتضح أنَّ نسبة طول الشاطئ الى مساحة المجال البحري تبلغ (12:1)من المجال البحري وبمقارنته بالمعدل العام لدول الجوار و الذي يبلغ (46:1) نجد أنَّ المجال البحري العراقي محدود المساحة ، مما يدل على محدودية درجة الانتفاع العراقي بالبحر في المجالات العسكرية و الاقتصادية[17].

(17) قاسم محمد عبيد، جيوبوليتك الامن الوطني العراقي(دراسة في التحديات) مجلة الدراسات الدولية، العدد 38 لسنه2017 ،جامعة النهرين ، ص 217 .

3. تحديات خصائص موقع الجوار الجغرافي. وهذا الجانب يشكل أهمية كبرى فجوار العراق يتمثل بستة دول لكل منها خصائصها الا أنَّ تركيا و ايران و السعودية تمثل التحدي الأكبر للعراق وكذلك سوريا بعد تصاعد الاحداث فيها

4. تحديات شكل الدولة العراقية . و يمكن تلخيص ذلك بمجوعة الانبعاجات الحاصلة في شكل الدولة العراقية وهي[18] :

(18) . المصدر نفسه ، ص218.

أ. الانبعاج الإيراني: هو ذو تأثير سلبي على الدفاعات العراقية خاصة وأنَّه يقترب كثيراً من العاصمة بغداد حيث تبلغ مساحته قرابة 2.7% من المساحة الكلية للعراق.

ب. الانبعاج التركي: وتبلغ مساحته أكثر من 200 كم ورغم أهميته الا أنَّه لا يشكل خطراً على الدولة من الناحية الاستراتيجية.

ت. نتوء البصرة: وتقدر مساحته7225كم^2 أي ما يعادل 1.6 من مساحة العراق و قد ظهرت أهميته خلال الحرب العراقية الإيرانية.

ث. نتوء الرطبة: وتبلغ مساحته 37000 كم^2 و يمثل كما يصفه الاستراتيجيون عيباً في جيوستراتيجية العراق كونه بعيد نسبياً و في منطقة بعيدة ومتخلخله سكانياً .

ج. نتوء بنجوين: هو عامل مساعد للدولة حيث يمتد في عمق الأراضي الإيرانية بمساحة تقدر ب300كم^2.

5. تحديات إدارة الامن والمناطق المتنازع عليها.

شكلت مشكلة (المناطق المتنازع عليها) أحد أهم القضايا المختلف عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد عام2003 نتيجة للاختلافات الكبيرة في ما بينهما سواء اكان ذلك فيما يتعلق بالتسمية والدلالة الجغرافية او طرق المعالجة او الحدود الإدارية وإدارة الأمن، لاسيما وأنَّ الدستور العراقي لعام 2005 لم يعرف المناطق المتنازع عليها باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في المادة (133/ثانياً) و المادة (140/ ثانياً)[19] . وفي ضل ذلك الاختلاف تبنت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) موضوع تسوية الحدود الداخلية المتنازع عليها من خلال تقرير ممثلها (دي مستورا) الصادر عام 2008 اذ حدد هذا التقرير المناطق المتنازع عليها بغض النظر عن مدى مقبولية هذا التحديد من قبل طرفي النزاع[20] . و بذلك برزت العديد من التحديات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و كان اخطرها تحدي إدارة الأمن في تلك المناطق و تداخل الصلاحيات الأمنية بين

(19) دستور جمهورية العراق لعام 2005.

شكلت مشكلة (المناطق المتنازع عليها) أحد أهم القضايا المختلف عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

(20) هـادي حسين محسن ، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط و السياسيين البريطانيين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد ،101،ص 154.

الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ، خاصة بعد احداث حزيران عام2014 بعد احتلال داعش الإرهابي لمدينة الموصل و بعض المناطق الأخرى و معظمها يقع ضمن ما يسمى (المناطق المتنازع عليها)[21] .

(21) قاسم محمد عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص218.

تحديات موقع الجوار الجغرافي للعراق (الجوار الإقليمي) على الأمن الوطني :

يقصد بهذه الخصائص السمات الجغرافية و المعطيات المكانية التي تميز الدولة وتحدد علاقاتها في محيطها الإقليمي مع دول الجوار، و يرتبط بهذه الخصائص عدد من المؤشرات هي عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط الناجمة من الموقع المجاور، والتي يمكن ان تتعرض لها الدولة جراء خصائص ذلك الموقع، أي هي مقاييس نظرية تعطي للدولة دلالات بوجود تهديدات محتملة من دول الجوار ضد سيادة الدولة و كيانها الإقليمي[22] . و يمكن اجمال هذه التحديات بما يلي[23] :

العراق حدودياً يعتبر دولة حبيسة فمن مجموع اطوال حدوده مع دول الجوار والبالغة (3631 كم)

(22) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية (منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،2001 ، ص141.

(23) قاسم محمد عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص209.

1. ان الدول المجاورة للعراق هي (6) دول وتختلف اطوال حدودها مع العراق لكن كمعدل عام فأنَّ كل دولة من الدول يقابلها جزء محدد بنسبة مئوية من مساحة العراق مما يجعل التعامل أمنياً وعسكرياً مع تلك الدول يحتاج الى تعامل خاص على ضوء تلك المساحات.
2. العراق حدودياً يعتبر دولة حبيسة فمن مجموع اطوال حدوده مع دول الجوار والبالغة (3631 كم) في حين أنَّ مجموع اطوال حدوده البحرية لا يتجاوز (59كم)
3. الفراغ السكاني في المناطق الحدودية أثرسلباً على طبيعة اعداد الدولة للحرب و اعداد مسارح العمليات.
4. حجم السكان هو الآخر يميل الى دول الجوار خاصة تركيا و ايران.
5. أنَّ العراق دولة شبه قارية حيث يشترك مع ستة دول و هذا ما يجعل احتمال تعرضها للخطر امر وارد.
6. طول الحدود عامل خطر يهدد أمن الدولة وخاصة اذا ما ترافق ذلك مع عدم وجود توافق سياسي مع دول الجوار

أنَّ الاستراتيجيات الأمنية و العسكرية لا تبنى من العدم بل تستند بالدرجة الأساس على معطيات تحدد ماهية هذه الاستراتيجيات وغاياتها النهائية

المطلب الثاني: بناء وتطوير المنظومة العسكرية وفق التحديات القائمة

أنَّ الاستراتيجيات الأمنية و العسكرية لا تبنى من العدم بل تستند بالدرجة الأساس على معطيات تحدد ماهية هذه الاستراتيجيات وغاياتها النهائية و من هذا المنطلق فأنَّ القوات المسلحة العراقية و رغم ما حصل من تطور في بنائها و أدائها

المهني الا أنّها بحاجة الى اعداد مستوى الذي يمكن أنً تكون فيه قادرة على القيام بمهامها الوطنية و تخلق احساساً بالردع الضمني إزاء التهديدات الداخلية والخارجية ، وهي على هذا الأساس تتطلب إعادة بناء يضمن لها أداء واجباتها بأعلى مستوى تماشياً مع الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية الموضوعة و لا يمكن أنً نصل الى هذا المستوى دون توفير المرتكزات الأساسية الاتية[24] :

1. التحديد الواضح لمفهوم المؤسسة العسكرية.
2. تثبيت مبادئ عمل المؤسسة العسكرية.
3. تأهيل القيادات وهيئات الركن في مستوى اداء قيادة حقيقية.
4. اعداد نظام معركة القوات المسلحة.
5. تحديد سياسة التسليح والتجهيز.
6. تحديد نهج التدريب والإعداد.
7. تبني استراتيجية عسكرية واضحة وأعداد المناخ المناسب لعملها

ثانياً. الاستراتيجيات العامة المكملة للاستراتيجيات الامنية و العسكرية ما بعد داعش :

يجب على الدولة العراقية أنً تسعى لبناء استراتيجية واضحة لمشروع إعادة بناء الدولة العراقية في مرحلة ما بعد داعش من خلال[25]:

1. مواجهة تحديات مشروع الدولة المركزية والفيدرالية، من خلال إعادة ترسيخ فكرة اللامركزية في إدارة الدولة العراقية عبر برنامج واضح، ومجابهة خطاب «الانفصال» الذي سوف تحاول بعض الجماعات الاجتماعية والعرقية إثارته في مرحلة ما بعد داعش.
2. السعي إلى بناء وإعادة تأهيل (الإنسان) الذي عاش مرحلة السيطرة من قبل داعش من خلال إعادة ترسيخ قيم المواطنة وإعادة توفير الواجبات الأساس التي يجب أنً تقوم بها الدولة، وإعادة الروح الى عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.
3. توظيف كل إمكانيات الدولة العراقية في إعادة بناء المدن المحررة، وإعادة النازحين إلى مدنهم بعد توفير الخدمات الأساسية، والبنى التحتية.
4. استخدام العقوبات الصارمة لكل من يروج خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتطرف، وإنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب بكافة أجياله، وخصوصاً أنً الجيل القاعدي أو الداعشي يعيش مراحل تطور سريعة في إدارة التوحش.

(24) محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق الفرص الضائعة ،بيت الحكمة ، بغداد ، ط1،2013 ، ص166.

(25) ياسر عبد الحسين ، العراق العقدة الاستراتيجية المستعصية ، متاهات الداخل و حروب الخارج ، المركز الاستشاري للدراسات والبحوث, أوراق بحثية , تشرين الأول 2016 , بغداد ، ص26.

5. إعادة النظر في البناء السياسي العراقي الذي تقام عليه بعد التغيير، وخصوصاً في إمكانية إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لأنشاء نظام يكون أكثر استقرارا، سواء كان ذلك من خلال دراسة النظام السياسي البرلماني أو التعديلات الدستورية المطلوبة

6. اتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة في مشاريع مفيدة لهذا البلد.

7. العمل على إعادة توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري في العراق.

حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والاقليم بما يضمن أقل أنواع النزاع

8. حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والاقليم بما يضمن أقل أنواع النزاع. وإعادة ترتيب طبيعة التعامل الخارجي العراقي مع دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية.

9. توفير بيئة الاندماج الاجتماعي بين العوائل التي استقرت خارج مناطقها ولا ترغب بالعودة من أجل صناعة مجتمع متماسك.

10. ترسيخ خطاب التسامح الفكري والسلام ورفض ثقافة العنف من خلال المؤسسة الدينية ومعاقبة كل الأصوات الشاذة التي تسهم في توظيف التوتر والعنف.

11. العمل على ترصين الحدود الخارجية للعراق من خلال استخدام الوسائل الحديثة لحماية الحدود العراقية، والوسائل التكنلوجية في الاستراتيجية الأمنية.

ومن خلال تحليل موضوعي للمشاكل والتحديات التي تواجه العراق، يمكن تشخيص بعض الحلول الممكن تطبيقها لتحقيق الأمن الوطني وهي [26]:

1. العمل على بناء قدرات أجهزة الدولة المعنية بمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الإنسانية ورفع مستوى جاهزيتها.

2. الاستثمار بالبنى التحتية لإنشاء أنظمة اتصال تسمح بتبادل المعلومات والتواصل بين أجهزة الدولة المعنية بعناصر الأمن الوطني.

3. توحيد معاني وتعاريف ورؤيـة عناصر الأمـن الوطني بين مؤسسات الدولة وتوزيع المهام بشكل واضح وإيجاد الية تضمن عدم تقاطع عمل مؤسسات الدولة فيما بينها.

4. تحديد لبنات بناء اسس حوار حقيقي بين مكونات المجتمع

(26) لقمان عبد الرحيم الفيلي ، بناء العراق الواقع والتحديات الخارجية وحلم الديمقراطية , مركز حوار الرافدين , بغداد ط1 , 2019 ، ص87

العراقي وتقوية نسيجه وفق مبادئ تضمن الحريات وتمنع التجاوزات.

5. رفع معايير اختيار عناصر الاجهزة الامنية مع التركيز على الكفاءة دون الالتفات الى المعايير التي لا تجدي نفعا من الناحية العملية.
6. تجديد آليات الممارسات الأمنية واعتماد قوانين تسمح بتوظيف التكنولوجيا الحديثة والتركيز على البعد المخابراتي والوقائي.
7. اشاعة روح وثقافة الإدارة الرشيدة. واخذ الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية بنظر الاعتبار في جميع تشريعات وسياسات الحكومة.
8. التعجيل بإصدار قوانين اساسية مثل قانون النفط والغاز، او قانون الاحزاب او قانون حرية الصحافة وغيرها.
9. تحديد المستلزمات الحقيقية لإنجاح الاستثمار ومعالجة اسباب تلكؤه.
10. تنويع مصادر الدخل الوطني واستغلال جميع الموارد على اختلاف مصادرها لتحقيق اعلى دخل ممكن بعيدة عن مورد النفط.

رفع معايير اختيار عناصر الاجهزة الامنية مع التركيز على الكفاءة

البيئة الإقليمية وأثرها على بناء استراتيجيات عمل الامن الوطني العراقي

بقدر تعلق الامر بتأثير البيئة الإقليمية، فأنَّ أي جهد لإعادة البناء لا يمكن فيه تجاوز حدود وفاعلية دور دول الجوار الإقليمي، فحتى أعوام العشرينات والثلاثينيات، وقبل ظهور التلفزيون والانترنيت كان للتطورات الإقليمية والدولية تأثيراً مهماً في العراقيين ازاء السياسة البريطاني[27]،اما في الوقت الحاضر فأنَّ الوضع اختلف جذرياً في مدى تأثير الحوار الإقليمي على الاستراتيجيات الأمنية و العسكرية و عليه يجب أنَّ تكون القوى المسئولة عن الوضع الاستراتيجية يتكون من العناصر الاساسية الاتية[28] :

1. الموقف الذي تسعى الاستراتيجية الى مواجهته مما يساعد على تحديد الأهداف والموارد اللازمة لذلك.
2. الأهداف المتوخاة مع تحديد نظام من الأولويات يبدا من الأهداف المرحلية او الوسائلية الى الأهداف النهائية. الموارد والإمكانات المتوفرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.
3. الوسائل والأدوات التي يتم ترجيحها والتنسيق بينهما لتحقيق أهم التناقضات وتعظيم القدرات.
4. الخطط الفرعية التي عن طريقها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يطرأ من احداث، او المراحل التي يمكن التوقف عندها للمتابعة والعودة

(27) توبي روش ، اختراع العراق ، نقلا عن جريدة الصباح البغدادية ، بتاريخ 27 أيلول 2006.

(28) علي عبد العزيز الياسري -الامـن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية للاستراتيجية الامن القومي في العراق , مجلس الامن الوطني , بغداد , ط1, 2010 ، ص98.

للسير في الطريق الاستراتيجي الرئيسي.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور المنظومة العسكرية العراقية على ضوء التهديدات والتحديات المستقبلية

هذه المرحلة مرت بعدة مراحل ثانوية اذ أنَّ لكل مرحلة من تلك المراحل خصائصها الجيو عسكرية والأمنية الا أنَّ هنالك خصائص عامة كان يقتض بها ان تكون حاضرة في بناء العسكري والأمني للمؤسسة العسكرية العراقية وهذه الخصائص المقترحة تمثل في حقيقها مبادئ عامة تتلائم مع الاطار العام للعقيدة الاستراتيجية الشاملة للدولة وقد تمثلت تلك الخصائص بما يلي: [29]

اولاً. حماية الشعب وممتلكاته ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها الإرهاب، فضلاً عن حماية البنية التحتية للبلاد تمثل اهداف استراتيجية في غاية الأهمية.

(29) . خالد العبيدي الاستقرار السياسي واثره على الموؤسسة العسكرية العراقية (العرق بعد عام 2003 انموذجا) رسالة ماجستير , جامعة الـدفـاع للدراسات العسكرية , كلية الدفاع الوطني , 2016 , ص162

ثانياً. حماية ارض العراق وحدوده الإقليمية.

ثالثاً. تحقيق التوازن الصحيح بين حجم القوات وهيكل القوات المشتركة، وبين المهام والواجبات

تحقيق التوازن الصحيح بين حجم القوات وهيكل القوات المشتركة، وبين المهام والواجبات المعلنة لتلك القوات

المعلنة لتلك القوات. مع الاخذ بنظر الاعتبار أنَّ لا تكون صغيرة بحيث تشكيل فراغاً امنياً

ولا كبيرة بما يؤسس لعسكرة المجتمع، ولا عدوانية في إمكاناتها مما تشكل قلقاً لجيرانها

رابعاً. تتحمل وزارة الدفاع المسؤولية كاملة في ارداف هذه العقيدة بسياسات لمؤسساتها، بما

يعلي من فاعليتها دون إضافة تكاليف جديدة.

خامساً. تتولى المؤسسة العسكرية بناء مقتربات استباقية لتحديد طبيعة ونوع التهديدات المقبلة،

والتخطيط المستقبلي لنمط القوة المستهدفة وتطويرها.

سادساً. البحث جدياً في ابتكار الخطط والأساليب اللازمة لتطوير مناهج التدريب وبرنامج التسليح

والتجهيز والعمل على انشاء نواة لإدامة متطلبات الدفاع عبر التصنيع الحربي بما يتوافق

مع التطويرات التقنية.

سابعاً. الاهتمام بالقيم المؤسساتية والتنظيم ووحدة القيادة والسيطرة بما يتحقق دعماً لوجستياً للقوات العراقية المختلفة، فضلاً عن الالتزام بمبادئ النزاهة

والشفافية في الأداء.

ثامناً الابتعاد عن التدخل في الشؤون السياسية والتركيز على حرفية الأداء بالتوازي مع وحدة الولاء الوطني.

تاسعاً. الاهتمام الأثر الذي تولده ما يطلق عليه بـ((أدوات القوة الرمزية)) ولا سيما وسائل الاعلام والداعية وشبكات المعلوماتية الدولية المختلفة وتطويعها لصالح التطور المستقبلي للمؤسسة العسكرية تشكيلات وافراد.[30]

ان الوسائل المطلوب تطبيقها ضمن استراتيجية العمل تتضمن ما يلي[31]:

1. سياسة الامن والدفاع :

أصلاح مؤسسات الأمن والدفاع التشكيلات القتالية: الاولوية تكون للقوات البرية في وزارة الدفاع بضمنها مكافحة الإرهاب وقوات وزارة الداخلية الشرطة الاتحادية وقوات الحدود وافواج الطوارئ والمديريات ذات العلاقة في الوزارتين، فضلاً عن منظومة القيادة والسيطرة الوطنية. هذه القوات تضطلع حالياً بواجب حماية ارض العراق واهلة من الهجمات الإرهابية التي تفاقمت لتصبح تهديداً عسكرياً وزادت خطورتها لامتلاكها عمق عملياتي واستراتيجي في سوريا مما يستلزم تهيئة الدعم المالي اللازم وقد اظهرت المواجهات في عامي 2014و 2015 الحاجة الى:

تفعيل منظومة اعداد القادة وإصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والادامة والتخطيط

أ. مراجعة هيكليتها وتجهيزها وتدريبها لتتمكن من القيام بواجبات الدفاع وتحرير المدن والمناطق المحتلة وبما يضمن مهنيتها وفعالية عاليا لتحقيق أهدافها والاستخدام الأمثل للموارد المتيسرة وبناء ثقة المواطن بها.

ب. تفعيل منظومة اعداد القادة وإصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والادامة والتخطيط وأساليب التعامل مع المدنيين والالتزام بحقوق الانسان.

ت. وضع وتنفيذ خطة مكافحة الفساد الإداري والمالي.

ث. مراجعة سياسة التسليح والتجهيز.

ج. تحسين منظومة القيادة والسيطرة.

ح. الإسراع بإقرار القوانين ذات الصلة بعملها.

خ. رعاية منتسبي القطاع الأمني وتحسين مستواهم المعيشي.

د. مراجعة استراتيجية مكافحة الإرهاب وفق التغيرات في المحيطين الإقليمي والدولي وتنامي القدرات العسكرية لتنظيم «داعش» الإرهابي واستيلاءه على المناطق المحاذية للعراق في سوريا وزيادة عديد قوات

(30) . محمد نعمة الحسن – الاستراتيجية العسكرية العراقية واثرها في بلورة استراتيجية الامن الوطني – رسالة ماجيستير – كلية الدفاع الوطني بغداد 2009 ص77

(31) . المصدر نفسه ، ص15.

مكافحة الإرهاب وتشكيلات النخبة مع التركيز على الابعاد غير الأمنية الكفيلة بحرمانه من بيئة مساعدة وحشد دعم الدول الصديقة والدعم الدولي عموما وبأوسع نطاق ممكن.

ذ. المساهمة الفعالة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني.

ر. أنً يكون تسليح وتجهيز القوات العسكرية متوافقا مع خطط التنمية الوطنية وفقا لاستراتيجية الدفاع والتسليح.

ز. بناء قوات عالية المهنية والتدريب مع الوحدات المتخصصة وكذلك قوات برية مدربة تدريبا عاليا ومجهزة بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات والتقنيات الحربية تمتلك قابلية الحركة السريعة بإنذار قصير وقادرة على خوض المعارك الدفاعية والهجومات وعمليات مكافحة الإرهاب وفرض الأمن والاستقرار.

س. بناء قوة جوية فعالة وطيران جيش ودفاع كفوء مجهز بأحدث الطائرات والمعدات والتقنيات لحماية سماء العراق والأهـداف الحيوية من التهديدات الجوية المعادية.

ش. بناء قوة بحرية حديثة قادرة على حماية مياهنا الإقليمية.

2. اصلاح وتطوير القطاع الاستخباري: تأتي أهميته للحصول على المعلومات الاستخباراتية بمختلف مستوياتها لمعرفة حجم التهديدات والمخاطر على الأمن الوطني وما يتطلب من اتخاذ قرارات استراتيجية لمواجهتها بما فيها الحرب على الإرهاب ويتحقق هذا من خلال: -

أ. مراجعة تنظيم المجتمع الاستخباري، بما يضمن التخصص والتنسيق والتعاون والتكامل وفق القانونين منظمة للعمل الاستخباري.

ب. رفع كفاءة الأجهزة الاستخبارية من خلال تطوير منظومة تأهيل وتدريب تشمل انشاء منظومة اعداد الكوادر القيادية والتدريب على احترام حقوق الانسان.

ت. خضوع (المجتمع) الاستخباري للرقابة الخاصة على أنشطته ونفقاته وبما يضمن الحفاظ على الامن الوطني.

ث. بناء قدرات مكافحة التجسس، وقدرات استطلاع ومراقبة واختراق أصول اوامتدادات المنظمات الإرهابية والجهات المعادية خارج العراق. (رفع القدرة في الحصول على المعلومات الاستخبارية ومكافحة واحباط الاختراقات المعادية).

ج. تسريع استكمال منظومات الاستطلاع والمراقبة التقنية واستخبارات الإشارة.

ح. زيادة التنسيق والتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الحليفة والصديقة والمنظمات الدولية وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

3. اصلاح وتطوير قطاع الامن الداخلي

أ. تبسيط إجراءات الخدمات الأمنية واستكمال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

ب. رفع كفاءة أجهزة مكافحة الجريمة المنظمة بصورها كافة.

ت. عقد اتفاقيات دولية ثنائية لتسليم المطلوبين قضائيا واسترجاع الأموال العراقية المهربة.

ث. مراجعة الهياكل التنظيمية لقوى الامن الداخلي.

ج. تحديد الجهات التحقيقية وجهة انفاذ القانون في وزارة الداخلية ومعايير الضبط القائمين بالتحقيق الجنائي وتطويره وحماية حقوق الانسان.

ح. تطوير منظومات التدريب والتأهيل واعداد العاملين.

خ. انشاء واستكمال مشاريع البطاقة الوطنية المراقبة الالكترونية في المدن والحدود تقنيات كشف ومكافحة المتفجرات تطوير المنافذ الحدودية.

تحديد الجهات التحقيقية وجهة انفاذ القانون في وزارة الداخلية ومعايير الضبط القائمين بالتحقيق الجنائي

د. تطوير دور السلطات المحلية في تعزيز الامن.

ذ. تعزز دور المواطنين في تحقيق الامن: -وضع اليات لتعاون المواطن المباشر مع السلطات الأمنية، والتنسيق مع المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين لتوحيد الكلمة والتعاون مع الأجهزة الأمنية ضد الإرهاب والجريمة.

ر. وضع استراتيجية وطنية لحصر السلاح بيد أجهزة الدولة الأمنية ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والاستفادة من جهودها.

ز. الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لشؤون الألغام (عام 2014 – 2018) وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها.

س. استكمال قدرات منع دخول وتـداول أسلحة الدمار الشامل والموارد المحظورة ذات العلاقة وفق التزامات العراق الدولية وبالاستفادة

والتعاون مع الدول الحليفة والمنظمات الدولية.

ش. وضع استراتيجية وطنية للحد من اخطار الكوارث تتناسب مع تحديات الكوارث بأنواعها في العراق استرشادا بالاستراتيجية العربية للحد من اخطار الكوارث وتامين التخصيصات المالية اللازمة لذلك.

ص. تعزيز تجربة الحشد الشعبي وتعضيد مشاركة أبناء المحافظات في حماية امنها، وهي تعزيز مشاركة ابناء المحافظات في حفظ امنها من خلال تشكيل قوات تكون جزء من منظومة القوات المسلحة الوطنية وبقيادة القائد العام للقوات المسلحة وفق ما جاء بقانون هيئة الحشد الشعبي الرقم 41 لسنة2018 ([32])، على أنَّ يظم الحشد الشعبي كانه أطياف الشعب وخاصة أبناء العشائر التي قاتلت الإرهاب.

(32) قانون هيئة الحشد الشعبي المرقم 41 لسنة 2018.

الخاتمة

المنظومة العسكرية والأمنية العراقية بعد عام 2003 تختلف اختلافاً جذرياً مما كانت عليه قبل ذلك لأسباب تتعلق بالمهام والقدرات المتاحة، فضلاً عن طبيعة النظام القائم وعقيدته السياسية والعسكرية ومع ذلك فأنَّ هذه المنظومة مسؤولة بالدرجة الأساس عن امرين مهمين يمثلان الجانب الأكثر خطورة في السياسة العامة للبلاد وهما حماية السيادة والحفاظ على الأمن الداخلي و كل منهم له أدواته الخاصة ومتطلباته وثوابته الا أنَّهما غالبا ما يتأثران معا بالتحديدات الداخلية والخارجية سواء ما كان قائما منها او محتملاً ومن هنا فقد حاولت الدراسة القاء الضوء على قدرات هذه المنظومة في مجال حماية السيادة الوطنية، فضلاً عن تحديد قدراتها في المجال الآخر والذي لا يقل أهمية والمتمثل بالأمن الداخلي ، فضلاً عن محاولة استقراء لمستقبل تلك القدرات على ضوء المستجدات الداخلية والإقليمية والدولية .

المصادر والمراجع

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005.
2. قانون هيئة الحشد الشعبي المرقم 41 لسنة 2018.
3. تاريخ القوات المسلحة العراقية ، الجزء الرابع ، وزارة الدفاع ، هيئة كتابة تاريخ القوات المسلحة العراقية .
4. كلية الأركان ، عرض القوة البحرية ، لدورة الأركان المشتركة 78
5. كراسة الامن الداخلي ، وزارة الدفاع ، معاونية التدريب ، كراسة تجريبية لعام 2015 .
6. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق ،

2012، بغداد

7. عقيل الناصري الجيش والسلطة في العراق الملكي دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط2 2005 .

8. اندرو باتريك كوكيورن – صدام الخارج من تحت الرماد – مكتبة مدبولي – القاهرة ط1 2000 .

9. د. طارق العقيلي ، بريطانية ولعبة السلطة ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد، ط1 2009،

10 . د. رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي 1921 – 1941 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ط1 ، 1979 .

11. نزار عبد الكريم الخزرجي ، الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988 مذكرات مقاتل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، برلين ، ط1، 2014 .

12 . رعد الحمداني ، معارك الجيش العراقي الكبرى (73 - 2003) ، دار امنة ، عمان ، ط1 ، 2016 .

13 . هنري كسنجر ، النظام الدولي الجديد ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ط1 ، 2015 .

14 . الفريق الركن حسن البيضاني ، تطهير المدن – معراك التحرير انموذجا ، الدار العلمية للنشر والطباعة ، بغداد ، ط1 ، 2021.

15 . معين حداد ، الجيوبوليتكيا ، قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافية و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط ، 1 2006.

16 . محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية (منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،2001 ،

17 . محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق الفرص الضائعة ،بيت الحكمة ، بغداد ، ط1، 2013.

18 . ياسر عبد الحسين ، العراق العقدة الاستراتيجية المستعصية ، متاهات الداخل و حروب الخارج ، المركز الاستشاري للدراسات والبحوث، أوراق بحثية، بغداد ، تشرين الأول 2016 .

19 . لقمان عبد الرحيم الفيلي ، بناء العراق الواقع والتحديات الخارجية وحلم الديمقراطية ، مركز حوار الرافدين ، بغداد ط1 ، 2019

20 . علي عبد العزيز الياسري -الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية للاستراتيجية الامن القومي في العراق ، مجلس الامن الوطني ، بغداد ، ط1، 2010

.

21 . علي حسين علي ، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام2003 (دراسة جيوستراتيجية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 .

22. مروان عوني كامل ، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2006

23 . خالد العبيدي الاستقرار السياسي واثره على المؤسسة العسكرية العراقية (العرق بعد عام 2003 انموذجا) رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، 2016 .

24 . محمد نعمة الحسن – الاستراتيجية العسكرية العراقية واثرها في بلورة استراتيجية الامن الوطني – رسالة ماجيستير – كلية الدفاع الوطني بغداد 2009 .

25 . بابكر زيباري – الجيش العراقي حاضراً ومستقبلاً – مجلة دراسات عراقية – مركز العراق للبحوث والدراسات بغداد العدد 7 لسنة 2.

26 . قاسم محمد عبيد، جيوبولتك الامن الوطني العراقي(دراسة في التحديات) مجلة الدراسات الدولية، العدد 38 لسنه2017 ،جامعة النهرين .

27 . هادي حسين محسن ، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط و السياسيين البريطانيين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد ،101.

28 . توبي روش ، اختراع العراق ، نقلا عن جريدة الصباح البغدادية ، بتاريخ 27 أيلول 2006.